

<b>تواريخ البحث</b>	<b>حوكمة العائدات النفطية في العراق وفق تجارب دولية مختارة للمدة (2004-2022)</b>
تاريخ تقديم البحث : 2024/3/25	
تاريخ قبول البحث : 2024/5/12	
تاريخ رفع البحث على الموقع: 2025/12/15	المدرس المساعد مسلم حسن خلف الأستاذ الدكتور يحيى حمود حسن
	جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

**المستخلص :**

عائدات النفط دورًا بارزًا في الاقتصاد العراقي، حيث تشكل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ومع ذلك، فإن قضايا الحوكمة قد أثرت سلبًا على قدرة العراق على استخدام هذا المورد القيم بشكل أمثل، نتيجة لسوء إدارة الأموال والفساد والصراع على توزيع الإيرادات. لم تُعطِ الحوكمة الأهمية الكافية التي كانت تستحقها، على الرغم من أنها تلعب دورًا حيويًا في ضمان استخدام العائدات النفطية بشكل فعال لصالح الشعب. تُظهر البيانات الهيمنة الكبيرة للعوائد النفطية في الاقتصاد العراقي، حيث تمثل هذه العوائد أكثر من 96% من إيرادات الحكومة العامة، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات سوق النفط العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، يفتقر العراق إلى سياسة اقتصادية فعالة، خاصة فيما يتعلق بالقطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل، مما أدى إلى هيمنة استهلاكية في الاقتصاد وتأثير سلبي على التنافسية والإنتاج المحلي. كما تشير البيانات إلى فشل تطبيق معايير الحوكمة الدولية في العراق، مما يؤدي إلى مستويات منخفضة في مؤشرات الحوكمة. على الرغم من أهمية صناديق الثروة السيادية في تحقيق استقرار اقتصادي وتخفيف تأثير "لعنة الموارد"، إلا أن العراق لم يدرك أهمية هذه الصناديق ولم يتخذ الخطوات اللازمة لإنشائها، مما يترك الاقتصاد عرضة لتقلبات الحادة في أسعار النفط. وأخيرًا، يشير البحث إلى ضرورة تنوع الاقتصاد العراقي والتركيز على إنشاء الصناديق السيادية، وربط إنشائها بإصلاحات اقتصادية وسياسية شاملة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، بهدف تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة العائدات النفطية ، حوكمة القطاع النفطي، الإيرادات والشفافية، صندوق العراق السيادي، حوكمة النفط، التنوع الاقتصادي.

## **Governance of Oil Revenues in Iraq According to Selected International Experiences for the Period (2004-2022)**

**Assist. Lect. Muslim H. Khalaf**

**Prof. Dr. Yahya Hmood Hassan**

**Department of Economic, College of Administration & Economics,**

**University of Basrah**

### **Abstract :**

Oil revenues play a prominent role in the Iraqi economy, representing a significant portion of the country's gross domestic product (GDP). However, governance issues have negatively impacted Iraq's ability to utilize this valuable resource optimally, due to mismanagement of funds, corruption, and conflicts over revenue distribution. Governance has not been given the sufficient importance it deserves, despite its vital role in ensuring the effective use of oil revenues for the benefit of the people. Data demonstrates the substantial dominance of oil revenues in the Iraqi economy, accounting for over 96% of general government revenues, making the economy vulnerable to fluctuations in the global oil market. Furthermore, Iraq lacks an effective economic policy, particularly concerning the oil sector as the main source of income, leading to a consumption-driven economy and negative effects on competitiveness and local production. Data also indicates the failure to implement international governance standards in Iraq, resulting in low levels of governance indicators.

Despite the importance of sovereign wealth funds in achieving economic stability and mitigating the "resource curse," Iraq has not recognized the significance of these funds and has not taken the necessary steps to establish them, leaving the economy vulnerable to sharp fluctuations in oil prices. Finally, the research highlights the necessity of diversifying the Iraqi economy and focusing on establishing sovereign wealth funds, linking their establishment to comprehensive economic and political reforms to address structural imbalances in the Iraqi economy, with the aim of achieving sustainable economic development.

**Key Words :** Oil revenue governance, oil sector governance, revenue and transparency, Iraqi Sovereign Fund, oil governance, economic diversification.

## المقدمة :

تؤدي عائدات النفط دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي ، حيث تمثل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد كما ويُعدُّ النفط عنصراً أساسياً وسلعة استراتيجية مهمة في الوضع الاقتصادي والسياسي الحالي للعراق بعد مرور سنوات عديدة من العقوبات والحروب التي أفقدت البلاد الازدهار الذي كانت تتمتع به يوماً ما، إذ اعتمدت الحكومات العراقية المتعاقبة على موارد النفط لإعادة بناء ما دمرته الصراعات وتحقيق التنمية من خلال توليد الإيرادات وخلق فرص العمل. ورغم أهمية النفط الكبيرة، يظل تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة العائدات النفطية أمراً بالغ الأهمية لنجاح الدولة على المدى البعيد، إذ تُعدُّ هذه العائدات المصدر الرئيسي للدخل في كثير من البلدان. لضمان إدارة فعالة وعادلة لهذه العائدات، يجب أن يكون هناك إطار حوكمة قوي وفعال. في الفترة ما بعد عام 2003، شهد العراق تحسناً كبيراً في إنتاج النفط، لكن التحدي يتمثل في تحقيق توازن بين تعظيم الإيرادات وضمان استخدامها لصالح جميع الشعب. من الضروري أن تركز إدارة العائدات النفطية على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة.

علاوة على ذلك، فإن إدارة العائدات النفطية في العراق لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية للبلاد. وبالرغم من امتلاك العراق احتياطات نفطية هائلة، فإن الاستخدام الغير الفعال لهذه الموارد ما زال يشكل تحدياً كبيراً يتطلب التركيز على تحليل وضع إدارة العائدات النفطية الحالية والبحث عن حلول للفساد وسوء الإدارة. كما وان إدارة العائدات النفطية بفعالية تتطلب إطار شامل يشمل التحصيل والتوزيع بشكل عادل ومتساوٍ.

كما وان القطاع النفطي يشكل دوراً هاماً في الاقتصاد العراقي، ومن ثم فإن حوكمة عائدات النفط تُعدُّ أمراً أساسياً لاستقراره المالي وتطوره المستقبلي. ولذلك، فإن إدارة هذه الموارد الحيوية بفعالية وتطبيق حوكمة قوية وشفافة لعائدات النفط يعتبران أمرين حيويين لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار في العراق.

## أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الضرورة الحيوية لتحقيق الاستغلال الأمثل للعائدات النفطية في العراق، نظراً لكونها المصدر الرئيسي للدخل الوطني. لأنها تشكل ركيزة أساسية في مرتكزات التنمية الاقتصادية للبلاد، وتعتبر عملية إصلاح وتنظيم إيرادات هذا القطاع ذو أهمية بالغة وضرورة ملحة وأن الحوكمة الرشيدة والفعالة في هذا القطاع تُعدُّ بمثابة مدخل حيوي للإصلاح الإداري والاقتصادي، بالإضافة إلى السيطرة على هدر المال العام وتحسين كفاءة السياسات الاقتصادية والإدارية والمالية من خلال تعزيز الرقابة والمتابعة ورفع الكفاءة.

## مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في استراتيجيات استغلال وتوجيه العائدات النفطية في العراق بطريقة تحقق الاستفادة المالية والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تخصيص هذه العوائد بما يتناسب مع احتياجات الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وفق الأساليب الفعالة للحد من الفساد وتعزيز الحوكمة في هذا القطاع الحيوي. وبناءً على ذلك، يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال التالي: "ما هي الآثار الاقتصادية لتحسين الحوكمة، وكيف يمكن أن تُسهم في تحقيق الاستفادة المثلى من العائدات النفطية في العراق، باستناد إلى تجارب دول مختارة؟".

## أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور وتأثير حوكمة العائدات النفطية في مكافحة الفساد وتعزيز الوضع الاقتصادي في العراق من خلال استغلال هذه العوائد بشكل فعال وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأهداف الفرعية تشمل:

- 1- التطرق الى المفاهيم الأساسية للحوكمة ونشأتها وخاصةً حوكمة الموارد الطبيعية وآليات وقواعد تطبيقها في القطاع النفطي.
- 2- تحليل صناعة النفط في العراق وتقييم جاهزيتها لتطبيق مبادئ الحوكمة.
- 3- مدى مساهمة تبني أنظمة الحوكمة الإلكترونية لمتابعة هذا القطاع ابتداءً من عمليات الاستخراج وانتهاءً بالإنتاج والتصدير.
- 4- دور صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية في العراق و تقليل اثر تقلبات أسعار هذا المورد.

## فرضية البحث

أن تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها في استغلال العائدات النفطية سيساهم بشكل كبير في تحسين الوضع الاقتصادي للعراق، وسيساعد في دعم القطاعات الاقتصادية الأساسية، وبالتالي، سيققل من معدلات البطالة ويسهم في تعزيز مسار التنمية الاقتصادية.

## منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي، الذي يجمع بين المقاربات النظرية والبيانات الفعلية، وذلك من خلال استخدام مجموعة متنوعة من البيانات والمعلومات والمؤشرات المتعلقة بالموضوع. يهدف هذا النهج إلى تحليل أثر ودور حوكمة العائدات النفطية في تعزيز التنمية الاقتصادية داخل العراق، وذلك باستناد إلى تقديم تحليل شامل ومتعمق يستند إلى الأدلة والبيانات المتاحة.

المبحث الأول : ماهية الحوكمة وانواعها  
المطلب الأول : مفهوم الحوكمة ونشأتها :

انطلاقاً من المفكر والعالم الاقتصادي الكبير تناول آدم سميث مفهوم الحوكمة في اطروحاته العديدة وفي كتابه "ثروة الأمم" 1779 كإشارة للمدراء غير الحريصين على ملكية الاشخاص كشركات او معامل نتيجة تضارب المصالح التفضيلية والمنافع الشخصية ما بين المالكين والمدراء ، بالتالي عملت الحوكمة من خلال دعم نظرية الوكالة لتقليص السلوك الانتهازي وتضارب المصالح الشخصية ما بين الوكيل (المالك) والمفوض او الموكل (المدير) وتعود نظرية الوكالة (Agency Theory) الى الباحثين كل من "جنسن" (Jensen) و"ميكلنج" (Meckling) عام 1976، وهي نظرية خاصة بالعلاقات التعاقدية وتُعرّف على أنها "عقد يستخدم فيه شخص طبيعي أو معنوي (أو أكثر من شخص واحد)، يُسمى المفوض أو الموكل، بإدارة خدماته شخص آخر يُسمى الوكيل، لأداء مهمة معينة باسمه، مما يعني تفويض اتخاذ القرار

إلى الوكيل". وتطور مفهوم الحوكمة خلال التسعينيات من قبل الاقتصاديين\*الانجلوسكسونيين<sup>1</sup> وعلماء السياسة وبعض المؤسسات الدولية(Katsamunsk,2016.134).

أن مفهوم الحوكمة ظهر أولاً في وثائق أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDP) و البنك الدولي (W.B) عام 1992 وصندوق النقد الدولي عام 1996 (IMF) حيث أكدت وثائق الأمم المتحدة على أهمية المشاركة والتشاور والشفافية وسيادة القانون على نفس القدر من الأهمية مثل الكفاءة الإدارية والاقتصادية والخدمية ، في حين كانت تداعيات كل من مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على بيان الحوكمة على انها نسخة معدلة من الإدارة العامة الجديدة والتركيز بشكل أكبر مشكلة مدى كفاءة عمل مؤسسات الدولة والهيئات التنظيمية وأن كون أكثر حيادية فيما يتعلق بدور الدولة والمهام التي تضطلع بها الدولة بشكل مباشر، في حين يركز صندوق النقد الدولي على سياسات الاقتصاد الجزئي واهتمام الحوكمة من حيث الشفافية والافصاح في الحسابات الحكومية وفعالية إدارة الموارد العامة ، واستقرار وشفافية البيئة الاقتصادية والتنظيمية لنشاط القطاع في توصياته وتدخلاته السياسية لتمهيد تسير شؤون الدول الحليفة في المؤسساتين.

اذ بدأ الاهتمام بتطبيق الحوكمة والتركيز عليها في العديد من دول الاقتصادات المتقدمة والناشئة، و أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة على صعيد كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خاصة في أعقاب الازمات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الشفافية والحوكمة ببعض من المؤسسات المالية العالمية، وافتقارها للإدارة السليمة ولاسيما الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة ، التي أثرت سلباً على كل من ارتبط بالتعامل معها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وأصبحت الحوكمة من الركائز الرئيسة على مستوى الدولة او القطاع او الشركة والتي يجب ان تقوم عليها الوحدات الاقتصادية. (Kraay, and Mastruzzi,2011. 10)

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة بعد الأزمات الاقتصادية والمالية، مثل أزمات دول شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية في التسعينات وأزمة عام 2008. تزايدت أهمية الحوكمة مع تحول العالم إلى الرأسمالية واعتماده على الشركات الخاصة لتحقيق النمو الاقتصادي ومبدأ الانفصال بين الملكية والإدارة وتحول المشروعات للبحث عن تمويل من أسواق رأس المال أدى إلى ضعف آليات الرقابة ووقوع الشركات في أزمات مالية.(الجابري،2001،54)

تم الاعتراف رسمياً و دولياً ولأول مرة بمصطلح "الحوكمة" في عام 1999 من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اذ قامت بإصدار تقريراً تحت عنوان "مبادئ حوكمة الشركات" ونصت هذه المبادئ على تطبيقات حوكمة الشركات من اجل الحفاظ على حقوق حملة الاسهم وتوفير العدالة والمساواة والتأكيد على مسؤولية مجلس الادارة والحرص على الافصاح و الشفافية نتيجة لانهيار عدد من الشركات الأمريكية والخسائر الاقتصادية الكبيرة التي

\*الأنجلوسكسونيون (Anglo-Saxons): هم مجموعة ثقافية سكنت إنجلترا منذ القرن الخامس. وكانوا يتألفون من القبائل الجرمانية التي هاجرت إلى جزيرة بريطانيا العظمى من أوروبا القارية، ونسلهم، والمجموعات البريطانية الأصلية التي تبنت العديد من جوانب الثقافة واللغة الأنجلوسكسونية. أسس الأنجلوسكسون مملكة إنجلترا، وتدين اللغة الإنجليزية الحديثة لثقافتهم بما يقرب من نصف كلماتها، بما في ذلك الكلمات الأكثر شيوعاً في الكلام اليومي.

تكبدها . وفي عام2004 قامت منظمه التنمية و التعاون الاقتصادية (OECD) باستحداث مبادئ الحوكمة التي اصدرتها عام 1999 لتواكب العولمة والتطورات الحاصلة في العالم (10, 1993, OECD) .

اولاً: مفهوم الحوكمة من منظور اقتصادي وسياسي واداري ومالي وقانوني وفني :

1- مفهوم الحوكمة من الجانب الاقتصادي : **Economic Governance** :

تتكون الحوكمة الاقتصادية من العمليات التي تدعم النشاط الاقتصادي والمعاملات الاقتصادية من خلال حماية حقوق الملكية وإنفاذ العقود واتخاذ إجراءات جماعية لتوفير البنية التحتية المادية والتنظيمية المناسبة ويتم تنفيذ هذه العمليات داخل المؤسسات ، الرسمية وغير الرسمية في ظل مجال دراسات الحوكمة الاقتصادية وتقرن بين أداء المؤسسات المختلفة في ظل ظروف مختلفة ، وتطور هذه المؤسسات ، وحرية عمليات الانتقال من مجموعة مؤسسات إلى أخرى فيمكن التعبير عنها على " أنها مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تساهم بتحقيق إنجازات اقتصادية وأهداف ربيحة من خلال دعم الجانب الاقتصادي، ودعم جميع العمليات الاقتصادية والإنتاجية التي تؤدي إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى تخص الوضع الاقتصادي للمنشأة والتنمية المستدامة بشكل عام (Dixit,2016,13)

ولابد من ذكر الأهمية الاقتصادية للحوكمة، والدور الكبير الذي تؤديه لدعم الاقتصاد من حيث أنها تعمل على تحقيق العديد من النتائج والأهداف من خلال الدراسات التحليلية التي يتم القيام بها، وعن طريق اختيار البدائل الأنسب والأكثر ملاءمة لمصلحة البلد او المنظمة او الشركة و المؤسسة بشكل عام. فالحوكمة هي أحد الطرق المؤدية إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهي التي تساعد على استخدام الموارد الأمثل والأفضل وبدورها تمكن الموظفين من تقديم أفضل ما لديهم في ظل الخدمات والمميزات التي يمتلكونها.

2- مفهوم الحوكمة من منظور سياسي: **Political Governance** : الحوكمة تتعلق بشكل وثيق بالسياسة، حيث إن دراسة السياسة في جوهرها هي دراسة الحوكمة وفن الحكم. يشمل ذلك اتخاذ القرارات وتنفيذها لتنظيم الحياة الاجتماعية، ويتجاوز هذا الإطار الضيق للحكومة ليشمل الشؤون العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. فالحوكمة هي مفهوم أوسع يشمل جميع الجهات المشاركة في تنظيم المجتمع واتخاذ القرارات، ويمكن اعتبار الحكومة جزءاً من هذا النظام، ولا يمكن وجود حكومة دون وجود حوكمة. (Rosales,2019,7)

3- مفهوم الحوكمة من منظور قانوني: **Legal Governance**

الحوكمة تُعتبر نظاماً داعماً ومسانداً للقوانين والأنظمة التي تنظم عمل المؤسسات والشركات العامة والخاصة، وتشكل جزءاً أساسياً من قانون الشركات. يعتمد نظام الحوكمة على قوانين وأنظمة محددة تفرضها الجهات الرقابية التشريعية، مما يساعد على تحقيق الأهداف والخطط المعتمدة من قبل هذه المؤسسات والشركات. (Schuppert & others,2007,31).

4- مفهوم الحوكمة من منظور مالي وبات يعرف بالحوكمة المالية: **Financial Governance**

تشير إلى إدارة ومراقبة المعلومات المالية والتحكم فيها من قبل الشركات، مما يساعد على تحديد المخاطر وتحقيق الملكية والمساءلة. تتضمن الحوكمة المالية سياسات وإجراءات لإدارة البيانات المالية وتحديد المخاطر، مع توفير إجابات واضحة عن مصدر ومسؤولية المعلومات المالية والتقارير..(Kluwer,2015,8).

5- مفهوم الحوكمة الإلكترونية (الحوكمة الرقمية): **Digital Governance** :

هي استخدام التكنولوجيا الرقمية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، لتحسين وتيسير عمليات الحكومة وتقديم الخدمات الحكومية بشكل أفضل وأكثر فعالية. تشمل الحوكمة الرقمية تطبيقات وأدوات تقنية مثل الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والتحليلات الضخمة، والأتمتة الذكية، والتعرف على الوجوه، والتوقيع الرقمي، وغيرها، لتيسير التواصل وتبادل المعلومات بين الحكومة والمواطنين (G2C) وبين الحكومة والشركات (G2B)، بالإضافة إلى التعاون بين الحكومات (G2G). يهدف استخدام التكنولوجيا في الحوكمة إلى زيادة الفعالية والشفافية في تقديم الخدمات الحكومية، وتحسين التفاعل بين الحكومة والمواطنين، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومات في تحقيق التنمية وتطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الابتكار والمرونة في العمل الحكومي. (Saugata and Rashel, 2007, 6)

6- مفهوم الحوكمة من منظور إداري : **Administrative Governance** :

هي الأنظمة والقوانين المخصصة لدعم وتطوير وتنسيق القسم الإداري في الشركات، وموازنة وربط العلاقات بين المدراء ورؤساء الأقسام وأصحاب الأسهم بشكل مناسب وملئم لمصلحة الشركة وفق للأنظمة التي يتم فرضها من خلال الحوكمة وبناء على كل ما يناسب المصلحة العامة. (Minocha, 2017, 12)

الفرق بين الحوكمة والإدارة يتجلى في أن الإدارة تركز على تسيير المهام اليومية وتوزيع الخطط والأهداف، بينما تُعتبر الحوكمة أداة إدارية واقتصادية وفنية تستخدمها الشركات لتحسين مخرجاتها والاستفادة من المزايا التي تقدمها في ظل الظروف المتغيرة، وتركز على فصل السلطات وتحديد المهمة الاستراتيجية وتحديد الأهداف وضع القيود والأطر القانونية والرقابة والشفافية والمساءلة (Nolan, 4, 2021).

7- مفهوم الحوكمة من منظور فني : **Technical Governance** :

يتم تنفيذ الحوكمة الفنية من قبل السلطات الفنية لضمان توفر المستوى المناسب من المعرفة الفنية والخبرة والتجربة في النقاط الرئيسية في دورة حياة المشروع ، فهي عملية توجيه ومراقبة القرارات الفنية في المنظمة او الشركة كما ان معظم الشركات لديها شكل من أشكال الحوكمة الفنية المعمول بها مما يتيح لها سرعة في التعاون وتبادل المعلومات وأصبح التنفيذ أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للشركات التي تنتهج سلوك الحوكمة التقليدية ما يتيح لها التنافس في عالم الاضطراب المستمر من المتغيرات المفاجئة (Zvinyatskovsky, 2018, 11)

ثانياً : مؤشرات الحوكمة وابعادها واهميتها وأهدافها:

1- مؤشرات الحوكمة :

أ- حرية التعبير والمساءلة (Voice and Accountability) :

يجسد هذا المؤشر ويقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار الحكومة وحرية التعبير وتشكيل الجمعيات، بالإضافة إلى حرية وسائل الإعلام والصحافة والمواطنين. المشاركة تعني فرصة مشاركة جميع فئات المجتمع في اتخاذ القرارات الهامة، ويتم تعزيزها عبر توفير المعلومات وتمكين الجميع من التعبير بحرية. على سبيل المثال، مادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تشجع على مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد. وهذا المؤشر فيه عدة معايير ومؤشرات فرعية تتمثل بالآتي:

1- مؤشر الديمقراطية (حرية الانتخابات على المستوى الوطني، الثقة في نزاهة الانتخابات)  
2- مؤشر حقوق الانسان والحريات المدنية (مساءلة الموظفين العموميين، حرية تكوين الجمعيات)  
3- مؤشر حرية الشبكة (حرية الصحافة والاعلام في الحصول على المعلومات وحماية الصحفيين)  
4- الحقوق السياسية (عمل المؤسسات التمثيلية (البرلمان) وفقاً للقواعد الرسمية المعمول بها دولياً  
كالدستور ومدى حرية التجمع والتظاهر واحترام حقوق وحريات الأقليات (العرقية والدينية واللغوية والمهاجرين ومدى مصداقية ميزانية الدولة اكتمال ، مصداقية ، اذ يعد مؤشر حرية التعبير والمساءلة واحداً من اهم المؤشرات المهمة في قياس الحوكمة كونه يمثل أداة فعالة تساعد على مكافحة الفساد وتقويم عمل الحكومة من قبل أصحاب المصلحة من خلال مشاركتهم المجتمعية وقدرتهم على محاسبة المسؤولين عن طريق حرية الصحافة والاعلام والنشر والتعبير بحرية تامة وملاحظة أداء ومدى مصداقية حسابات المصارف المملوكة للدولة ومدى سهولة السياسة الاقتصادية فيها.

(Kaufmann&others,2009,6)

ب- الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب (Political Stability and Absence of Violence Terrorism)  
يوضح مدى الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب تصورات احتمالية عدم الاستقرار وقياس توقعات احتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف ذات الدوافع السياسية، بما في ذلك عمليات الإرهاب وكذلك التغيير غير السلمي للسلطة، وتهديد انقلاب الدولة ويتضمن هذا المؤشر مؤشرات ضمنية تداخلية تشمل :

(Kaufmann,&Kraay,2011,2-3)

1- مقياس الإرهاب السياسي (HUM)

2- كثافة النزاعات الداخلية(عرقية أو دينية أو إقليمية) (IPD)

3- التحويلات المنظمة وعمليات غسل الاموال (EIU)

4- مؤشر استقرار الحكومة (PRS)

ج- فعالية الحكومة وكفاءتها (Government Effectiveness)

فعالية الحكومة تظهر عندما يتم استخدام الموارد بكفاءة لتلبية احتياجات المجتمع، وتشمل تحسين الجودة وتوحيد تقديم الخدمات وتبسيط الإجراءات. الحوكمة الرشيدة تدعم استخدام الموارد والسلطات بطريقة أخلاقية وتزيد من القيم العامة، وتقيس جودة الخدمات والخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية. ( unodc.2021.13)

د- جودة التشريعات (Regulatory Quality)

ويقاس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتطوير وتنمية القطاع الخاص و سياسات ملائمة للسوق وتشمل عدة معايير ومؤشرات متعلقة بالممارسات التنافسية العادلة في الأسواق وضبط الأسواق، مدى ملائمة السياسات التجارية (التعريفات الجمركية والتميزية)، الحرية المالية والاستثمار ، مدى بيروقراطية اللوائح الحكومية (GCS) وان تطبيق هذا المؤشر يتطلب وجود نظام شفاف يسمح لأصحاب المصلحة بمتابعة تصرفات نشاطات الطبقة السياسية ويشمل أيضاً الاحكام الدكتاتورية من اجل كبح جماح ساسة الحكم وهذا يرتبط بشكل مباشر وكبير بمدى قدرة المجتمع على تطوير ذاته وبناء مؤسسات قوية ، و يقاس هذا المؤشر مدى



موثوقية الافراد في القواعد القانونية الحاكمة للمجتمع وتنظيم حياتهم بما يحقق حاجاتهم ورغباتهم المتعددة.  
(Alsaleh&others,2021,9)

#### ه- سيادة القانون (Rule of Law)

يقيس المؤشرات المتعلقة بالجريمة والقضاء الفعال، وكذلك ثقة الأفراد في قواعد المجتمع وتنفيذ العقود والحقوق، ويعبر عن سيادة القانون وتطبيقه بدون تمييز. يظهر أن الدول الغنية بالنفط غالباً ما تفتقر لسيادة القانون، ما يؤثر على الحماية والعدالة والتنمية الاقتصادية. (Matallah,2022.16)

#### و- السيطرة على الفساد (Control of Corruption)

هذا المؤشر يعكس مدى استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الفساد واستيلاء النخب السياسية على ممتلكات الدولة. يعد من أكثر المؤشرات دقة في قياس الحكم، حيث يشمل فساد الموظفين العموميين وثقة الجمهور بالسياسيين، بينما تواجه الدول المصدرة للنفط تحديات كبيرة في هذا المجال، خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (Matallah,2022.18)

#### 2- ابعاد الحوكمة :

على وفق وثيقة البنك الدولي "الحوكمة والتنمية" في عام (1992)، هناك أربعة أبعاد رئيسة للحوكمة هي:-

أ- إدارة القطاع العام : تم التأكيد على هذا البعد بناءً على قدرات القطاعات العامة من أجل اقتصاد سليم وتقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين ويتضمن هذا البعد، ثلاثة مجالات رئيسة وهي: (Kjaer,2005.14)

1- إدارة الإنفاق العام وإصلاح الخدمة المدنية والإصلاح شبه الحكومي لتحسين برمجة الاستثمار العام وعمليات الميزانية،

2- تعزيز إدارة شؤون الموظفين

3- فعالية وكفاءة الخدمات العامة من خلال عملية اللامركزية.

#### ب- المساءلة

وهي أحد أهم ابعاد الحوكمة ويؤكد البنك الدولي بشدة على المساءلة. وقد وُصفت بأنها "قلب الحوكمة". بشكل عام، تعني المساءلة "تحميل الموظفين العموميين المسؤولية عن أفعالهم". يتحمل القادة السياسيون مسؤولية المواطن عن تنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية سليمة، كما تمت الإشارة إليه على أنه التوازن بين السياسة العامة وتنفيذها والتخصيص المناسب للموارد العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما و اعتمدت المساءلة العامة على ثلاثة

مؤشرات هي: (Mangla,2015.10)

• الترابط بين الخدمات العامة والناس .

• العلاقة بين القادة السياسيين والمشرفين على الخدمات العامة أو الخدمات الخاصة .

• أهداف وغايات مشرفي الخدمات العامة .

#### ج- الإطار القانوني للتنمية

ان الإطار القانوني للتنمية هو أساس سيادة القانون لتحقيق نمو اقتصادي مستقر وتعد سيادة القانون البعد القانوني للحكم من قبل الدولة ، سلت البنك الدولي الضوء على وسيلتين لفهم سيادة القانون الأولى وسيطة مفيدة والأخرى موضوعية، كما ركز على "العناصر الرسمية اللازمة لوجود نظام قانوني" ويشير لاحقاً إلى محتوى القانون

ومفاهيم مثل العدالة متمثلة ب(الإجراءات القانونية، الإنصاف، مبادئ المساواة، والحرية، الحقوق المدنية والسياسية).

(Mangla,2015.13)

د- الشفافية والمعلومات

ان الابعاد المذكورة سابقاً لا تقل اهمية وليس الأقل بالنسبة للحكومة اذ تعد الشفافية والمعلومات احد اهم ابعاد الحوكمة ، فعلى وفق للبنك الدولي، "يتطلب اقتصاد السوق التنافسي أن يكون لدى الفاعلين الاقتصاديين إمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب والموثوقة." بالنسبة للبنك ، كانت الشفافية والمعلومات مفيدة

من حيث ثلاثة مجالات اهمها : (Singh and Sachdeva,2012.19)

- الكفاءة الاقتصادية .
- الشفافية كوسيلة لمنع الفساد .
- أهمية المعلومات في تحليل وصياغة وقبول خيارات السياسة .

يمكن القول بان الحوكمة هي عملية صنع وتنفيذ السياسات بشكل صحيح، وتتطلب إصلاح إدارة القطاع العام، والمساءلة، والإطار القانوني للتنمية، والشفافية، والمعلومات. تم تعريفها في عام 1996 من قبل المركز العالمي لأبحاث التنمية والمعهد الدولي للعلوم الإدارية على أنها العملية التي يمارس فيها المجتمع السلطة لصالح الجميع على جميع المستويات، سواء محلية أو عالمية بشكل عام ثلاثة أبعاد فضلاً عن ابعاد أخرى واهم هذه الابعاد الثلاثة هي:

(IIAS,2021.2) & (GDRC,1996,11)

- 1- البعد السياسي : ويشمل العمليات التي يتم من خلالها اختيار من هم في السلطة ومراقبتهم واستبدالهم.
- 2- البعد الاقتصادي : العملية التي يتم من خلالها إدارة الموارد العامة بشكل فعال وتنفيذ السياسات السليمة.
- 3- البعد المؤسسي : العمليات التي يحترم بها المواطنون والدولة نفسها مؤسسات المجتمع / العامة

3- اهمية الحوكمة :

برزت أهمية الحوكمة كوسيلة فعالة في ضبط مسار التنمية الاقتصادية، نتيجة توجه العديد من الدول نحو النظم الرأسمالية ورقمنه اقتصاداتها، مما أدى إلى اتساع حجم المشروعات وانفصال الملكية عن الإدارة، مما أسهم في ظهور الفساد المالي والإداري، وعدم وجود السياسات الاقتصادية والتجارية الملائمة، وتفاقم الكساد العالمي والعولمة. جميع هذه العوامل دفعت الدول والمؤسسات إلى الإشادة بآليات ومعايير الحوكمة وتطبيقها. (العمار،2021.13)

وتكمن أهمية الحوكمة وأهدافها بشكل رئيس على تصحيح المسار الاقتصادي للعديد من المؤسسات والمنظمات والنهوض بواقع التنمية الاقتصادية من خلال عمليات المراقبة والتوجيه وتحسين الأداء والقدرة وزيادة الفعالية والكفاءة على وفق معايير الشفافية والمساءلة والمشاركة. وعليه يمكن توضيح أهمية الحوكمة على عدة مستويات

نذكرهما:

- أ- أهمية الحوكمة على مستوى الاقتصاد الوطني : (الغانمي، 2009، 22)
- 1- الحوكمة تضمن استقرار الأسواق المالية وتعزز إمكانية النفاذ إلى أسواق رأس المال بوسائل فعالة، وتحقق المزيد من المساءلة والعدالة، وتعزز الربحية.
  - 2- تحسن الحوكمة يرفع جودة الإنتاج ويزيد قدرة التنافسية والتكامل في الأسواق العالمية ويعزز النمو المستدام والإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد.
  - 3- الشفافية والعدالة تقلل الصراعات وتشجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتسهم في زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والفقر.
  - 4- توجيه مبادئ السوق الحرة يعزز جاذبية الاقتصاد ويقلل من المخاطر المالية ويقاوم عمليات غسيل الأموال وتهرب رؤوس الأموال.
  - 5- الرقابة والتحليل تقلل من مخاطر الأزمات المالية وتعزز التنافسية الشركاتية وتجذب المزيد من الاستثمارات، وبالتالي تحقق التنمية المستدامة.
- ب- أهمية الحوكمة على مستوى الشركة او المؤسسة : (الناصر والنعيبي، 2012، 16)
- 1- الحوكمة تعزز أداء المؤسسات عبر إدارة جيدة وشفافية، مما يسهم في زيادة القيمة الاقتصادية وتحقيق الاستدامة.
  - 2- توفير التمويل بفائدة منخفضة للمؤسسات الملتزمة بمعايير الحوكمة يعزز النشاط الاقتصادي وبناء الثقة مع الشركاء.
  - 3- الحوكمة تكشف الفساد وتحمي المساهمين من الخسائر، وتعزز الشفافية والمساءلة في الشركات العامة والخاصة.
  - 4- حماية المساهمين وتحقيق عوائد الاستثمار يعتبران أهدافاً أساسية للحوكمة، مع ضمان الامتثال للقانون وتجنب تضارب المصالح.
  - 5- تسهم الحوكمة في رفع كفاءة الشركات من خلال تحديد الأهداف وتحقيقها بشفافية عالية وتعزيز العلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.
- 4- اهداف الحوكمة :
- تتمتع الحوكمة بالعديد من الأهداف والمزايا بجانب الشفافية، المساءلة، المسؤولية، والمساواة ، فضلاً عن تحسين عملية صنع القرار وتحسين مصداقية عمل الحكومة والشركات ضمن ادخال الاعتبارات الاخلاقية والتي تتضمن درجات عالية من الشفافية والوضوح بشكل يجعل هدف أنظمة الحوكمة نحو رفع الحس بالمسؤولية لدى كل من الجهات التنفيذية والرقابية وأصحاب المصالح وأن يتصرف كل منهم بدرجة عالية من الاخلاق المهنية في أمور متعددة من ضمنها حساب التكاليف و الاداء المتوازن والربح وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية وتعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال الاتي : (صباح، 2021، 2)
- 1- تعزيز الحوكمة يهدف إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية من خلال إدارة موارد الدولة بكفاءة وبناء القدرات الذاتية وتعزيز رضا المواطنين على الخدمات العامة بمعايير الشفافية وتكنولوجيا المعلومات.
  - 2- تهدف الحوكمة إلى تحقيق المساءلة والنزاهة والشفافية في إدارة المال العام وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات الحكومية والخاصة.

- 3- الحوكمة تهدف إلى تحقيق الأهداف الوطنية وتطوير الأداء المؤسسي وضبط الخلل في الموازنة العامة والميزان التجاري وتطوير القدرات التنافسية.
- 4- تعمل الحوكمة على جذب الاستثمارات ومكافحة هروب رؤوس الأموال للخارج من خلال الرقابة والتنظيم وتطوير السياسات الاقتصادية والتشريعات المناسبة.
- 5- تهدف الحوكمة إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع بشفافية ومشاركة المجتمع في صنع القرارات. (الكايد، 2003، 8)

### **المبحث الثاني : تطور العوائد النفطية في العراق للمدة 2004-2022**

المطلب الأول: تطور العوائد النفطية ودور العوائد النفطية في دعم مؤشرات التنمية الاقتصادية .

أولاً: تطور العوائد النفطية في العراق للمدة 2004-2022

العوائد النفطية تُعبر عن الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط مقابل تصديرها لهذا المورد الطبيعي. في حالة العراق، على سبيل المثال، تُعتبر العوائد النفطية مورداً كبيراً لتمويل الموازنة العامة. ففي عام 2023، حصل العراق على إيرادات نفطية تقدر بحوالي ٨٠ مليار دولار، والتي تُعد جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. من جانبها، تستفيد الدول المستهلكة من هذه العوائد بشكل غير مباشر، حيث يتم استخدام النفط في إنتاج السلع والخدمات التي تُسهم في تعزيز التنمية. وفي العراق، تساهم العوائد النفطية بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال، يُقدر أن نسبة الإنفاق من ميزانية العراق المخصص لتمويل البنية التحتية والخدمات الاجتماعية تتراوح بين ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من الإيرادات النفطية. ومع ذلك، يمكن أن تحدث العوائد النفطية آثاراً سلبية إذا لم تُدار بشكل فعال. فإذا كانت إدارة هذه العوائد غير فعّالة، فقد تؤدي إلى مشاكل مثل الفساد وسوء التوزيع، مما يعرض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للخطر. ومن هنا، يصبح من الضروري تبني إدارة شفافة وفعّالة للعوائد النفطية لضمان الاستفادة القصوى منها وتجنب الآثار السلبية المحتملة. (داود، 2016، 105) اما فيما يخص تطور العائدات النفطية خلال فترة الدراسة عمل الباحث على تحليل هذه التطورات التي شهدها القطاع النفطي والأزمات والصدمات التي ومعرفة التغيرات التي آلت عليه طلية تلك الفترة ومناقشة الأسباب والعوامل والاحداث والصدمات واجها من خلال بيانات الجدول ادناه (1).

حوكمة العائدات النفطية في العراق وفق تجارب دولية مختارة للمدة (2004-2022)

الجدول (1)  
تطور العائدات النفطية في العراق خلال المدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	العائدات النفطية	% نسبة العائدات النفطية الى العامة
2004	32,988850	32,585085	99
2005	40,435740	39,363454	97
2006	49,055545	46,534311	95
2007	54,964850	51,701301	94
2008	80,641041	75,358291	93
2009	55,243526	48,871708	88
2010	70,178223	60,131401	86
2011	103,989088	94,476305	91
2012	119,817	110,308784	93
2013	113,840	104,02400	91
2014	105,609	97,406240	92
2015	66,470.2	51,312620	77
2016	54,409.2	44,267062	81
2017	77,335	65,155570	84
2018	106,569	95,619800	89
2019	107,567	99,216317	92
2020	63.199.7	54,448513	86
2021	109.081.5	95,270297	87
2022	161,697.4	153,623.3	95

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية, دائرة المحاسبة, الحسابات الختامية لسنوات مختلفة (2004-2013), (2015-2022).

بعد الاحتلال والحرب الأميركية، تضررت العوائد النفطية العراقية بشكل كبير، لكن الجهود الحكومية ساعدت في استعادة الاستقرار. في الفترة بين عامي 2004 و2008، شهدت العوائد ارتفاعاً كبيراً، حيث وصلت إلى 75 تريليون دينار عراقي في عام 2008، ممثلة 93% من الإيرادات العامة. ومع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج، فإن هذه الأرقام كانت متفائلة. لكنها تأثرت مرة أخرى بالأزمة المالية العالمية في عام 2009، مما أدى إلى انخفاض كبير بالعوائد إلى 48 تريليون دينار، وتأثر الاقتصاد بشكل عام بالركود العالمي وتراجع أسعار النفط. ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار النفط تدريجياً بعد الأزمة، بدأت العوائد النفطية في العراق بالارتفاع مرة أخرى، حيث وصلت في عام 2012 إلى 110 تريليون دينار، وحققت 93% من إجمالي الإيرادات العامة، بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى 109 دولار للبرميل، لكن تدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد تهديدات الإرهاب، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كورونا في عام 2020، أدى إلى انخفاض جديد في العوائد النفطية إلى 54 تريليون دينار، وهو أدنى مستوى تم تسجيله في تلك الفترة، مما يعكس تأثير الأزمات الداخلية والخارجية على الاقتصاد العراقي.

العراقية تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتحسين القطاع الخاص كمحرك للتنمية، ولكن التحديات الاقتصادية والسياسية تظل قائمة، خاصة مع تداعيات الفساد وتركيز الاقتصاد على القطاع النفطي وعلى غرار تقرير البنك الدولي قدمت الحكومة العراقية (الورقة البيضاء) التي تتناغم مع الأفكار الواردة فيها فقد احتوت على نقاط إيجابية

وأخرى سلبية، وتضمنت خمسة محاور إضافة الى تقويم الوضع الراهن، واهم هذه المحاور هي (مجلس الوزراء العراقي،2020.47)

أ- تحقيق الاستقرار المالي المستدام و تحقيق إصلاحات اقتصادية كلية وفق أسس استراتيجية وإعطاء الأولوية للقطاعات الاقتصادية الأساسية المنتجة وتوفير فرص عمل مستدامة .  
ب- تحسين البنية التحتية الأساسية التي تسهم في نهوض قطاعات المستقبل و توفير الخدمات الأساسية مع ترشيد وتوجيه الرعاية الاجتماعية مع إعطاء الأولوية للشرائح الفقيرة وحمايتها اثناء عملية الإصلاح.  
ج- تطوير الحوكمة والبنية القانونية والإدارية لتمكين المؤسسات والافراد من تطبيق الإصلاح .  
فالورقة البيضاء تسلط الضوء على الحاجة الملحة لتشخيص مشاكل الاقتصاد العراقي وتحديد النقاط الضعيفة التي تحتاج إلى إصلاح. تشمل هذه المشاكل التي تم تحليلها الاعتماد المفرط على القطاع النفطي، والتبعية الاقتصادية، والرعية، وضعف إدارة المالية العامة، والإنفاق غير المحكم، وقلة التنوع في مصادر الدخل ومن بين الإيجابيات المشار إليها في الورقة هي ضرورة العمل على تحقيق التحول إلى اقتصاد متنوع يتجاوز الاعتماد الكبير على النفط. كما يجب أيضاً التركيز على تعزيز إيرادات الدولة من الكمارك والضرائب وتنوع مصادر الدخل الوطنية ، وتضمنت الورقة أيضاً تفاصيل عن العائدات النفطية للعراق خلال السنوات الماضية. في عام 2021، بلغت قيمة العائدات النفطية 95 ترليون دينار، ممثلة 87% من الإيرادات العامة، بينما ارتفعت في عام 2022 إلى 153 ترليون دينار، وشكلت 95% من الإيرادات العامة. هذه الزيادة تعزى إلى ارتفاع الإنتاج النفطي العراقي وزيادة أسعار النفط العالمية. ومن الملاحظ في التحليل المقدم أن الاقتصاد العراقي لا يزال يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية. هذا يبرز أهمية تنوع الاقتصاد وتعزيز القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات، فضلاً عن إلى أهمية استثمار عائدات النفط بشكل أفضل من خلال توجيهها نحو قطاعات الاقتصاد الحيوية، مما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتخليص الاقتصاد العراقي من التبعية والرعية الاقتصادية، وبشكل عام، تحمل الورقة رسالة واضحة بضرورة اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لتحقيق التحول في الاقتصاد العراقي نحو التنوع والاستدامة، وذلك من خلال إصلاحات هيكلية وسياسات تحفيزية لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

ثانياً: دور العائدات النفطية في دعم اهم مؤشرات التنمية الاقتصادية :

تُعد العوائد النفطية داعماً أساسياً للتنمية الاقتصادية في العراق وغيرها من دول المصدرين للنفط، حيث يُمكن استخدامها في تمويل المشاريع التنموية المتنوعة مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والصناعة. تُسهم هذه العوائد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي عبر توفير الموارد المالية الضرورية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة. ومن خلال تقديم الدعم الاجتماعي وإيجاد فرص العمل في قطاعات متعددة مثل الصناعة والزراعة والسياحة، يُمكن للعوائد النفطية تحسين مستوى معيشة المواطنين وتخفيض معدلات البطالة. ومع ذلك، تُشير التحديات المتعلقة بالاعتماد الكبير على النفط إلى ضرورة تنوع الاقتصاد وتطوير البنية التحتية للتقليل من تأثير تقلبات أسعار النفط، مما يتطلب وضع خطة وطنية شاملة تعتمد على الشفافية والمساءلة في استغلال الموارد النفطية والاستثمار في القطاعات الاقتصادية غير النفطية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

1- مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

يسهم القطاع النفطي في العراق بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً من خلال اعتماده على القطاع النفطي مصدراً رئيساً للإيرادات العامة اذ سجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي

حوكمة العائدات النفطية في العراق وفق تجارب دولية مختارة للمدة (2004-2022)

في كون الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث، تبين أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للإيرادات العامة وبحسب البيانات الواردة، فقد سجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت أقصى نسبة في عام 2005 بنسبة 63.9%، بينما وصلت إلى أدنى نقطة في عام 2013 بنسبة 41.5%. يعزى هذا التقلب في النسب إلى عوامل متعددة، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط عالمياً وسيطرة الإرهاب على بعض المناطق في العراق في حينها، ومن خلال تحليل البيانات، يظهر أن هذا التقلب في نسبة مساهمة القطاع النفطي يعكس تطوراً في الاقتصاد الوطني، حيث تقدم الارتفاع في هذه النسبة في بعض الأحيان عندما ترتفع أسعار النفط وتزيد الإنتاجية، وتراجع النسبة في فترات أخرى بسبب العوامل المذكورة. هذه البيانات تعكس تأثير العوامل الخارجية والداخلية على اقتصاد العراق وتحدد مدى تبعيته للقطاع النفطي. والجدول (2) يوضح تطور نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022) وما شهدته الناتج من نمو ملحوظ خلال الفترات المتعاقبة جاءت مرافقة لزيادة الانتاج اليومي من النفط إضافة الى تطور وتحديث بعض العمليات المتعلقة بالصناعة النفطية من الناحية الفنية معدات وتقنيات وخبرات اذ رافقت ذلك ارتفاع معدلات نمو ملحوظ خلال الفترات المتعاقبة كما هو موضح في الجدول في ادناه.

الجدول (2)

(مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي الناتج المحلي	مساهمة القطاع النفطي	معدل نمو الناتج المحلي	نسبة المساهمة %
2004	47958545.6	30855992.8	-	64.34
2005	64000065.6	42529152	33.45	66.45
2006	95587954.8	53030897	49.36	55.48
2007	111455813.4	59274337	16.60	53.18
2008	157026061.6	87521201	40.89	55.74
2009	130642187.0	56563771.6	16.80	43.30
2010	167093204.4	73569919.4	27.90	44.03
2011	217327107.4	115999413.1	30.06	53.38
2012	254225490.7	127225674.3	16.98	50.04
2013	273587529.2	126445194.4	7.62	46.22
2014	266332655.1	117357982.0	2.65	44.06
2015	194680971.8	65590963.0	26.90	33.69
2016	196924141.7	67796890.8	1.15	34.43
2017	221665709.5	89065057.7	12.56	40.18
2018	268918874.0	120616218.2	21.32	44.85
2019	276157867.6	114831638.5	2.69	41.58
2020	219768798.4	63622025.5	21.91	29.50
2021	302691912.5	137895586.3	40.36	45.56
2022	384555222.6	219563842.2	27.05	57.10

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، نشرات لسنوات مختلفة (2014-2023)

يظهر من خلال البيانات المقدمة في الجدول (2) تطور مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة المحددة. إذ شهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا ملحوظًا خلال فترات متعاقبة، نتيجة لزيادة معدل الإنتاج اليومي للنفط وتطور بعض الصناعات النفطية. بين عامي 2006 و 2008، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (49.36-40.89%) على التوالي، مع تسجيل أعلى نسبة لمساهمة القطاع النفطي خلال عام 2005 بنسبة (4566.)، وعام 2022 بنسبة (57.10)، على الرغم من انخفاض إجمالي إنتاج النفط اليومي. يرجع هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي رغم انخفاض حجم الإنتاج والصادرات النفطية إلى زيادة أسعار النفط من (36) دولار في عام 2004 إلى (50.6) دولار في عام 2005، مما ساهم في زيادة الإيرادات. في عام 2010، شهدت الناتج المحلي الإجمالي زيادة بنسبة (27.90%) نتيجة زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعار النفط. وفي السنوات التالية (2017-2018-2021-2022)، سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا ملحوظًا، مع ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي. تراوحت أسعار النفط بين (51.87) دولار في عام 2017 و (69.86) دولار في عام 2021. وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة (47.53%)، مما يعكس اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على العوائد النفطية. ومع ذلك، يظهر أن الانخفاض الحاد في نسبة مساهمة القطاع النفطي خلال بعض السنوات (2014-2015-2016-2020) ليس ناتجًا عن تطور هيكلية في الاقتصاد، بل يعود إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، مما أثر على مساهمة العوائد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت بنسب على التوالي بين (2.65%) و (25.04%). هذا يعكس الاختلال الهيكلي الواضح في الاقتصاد العراقي، مما يستدعي تطوير قطاعات أخرى لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

## 2- مساهمة العوائد النفطية في الصادرات والإيرادات العامة .

النفط يعتبر أحد أهم الموارد الطبيعية في العالم، ويحمل دوراً بارزاً في دعم الاقتصادات العالمية، وفي حالة العراق، يشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي. فعائدات النفط تمثل ما يقرب من 98% من إجمالي الصادرات العراقية وأكثر من 95% من الإيرادات العامة، وتسهم بشكل كبير في صادرات البلاد حيث تشكل ما يقارب من 95% من إجمالي الصادرات. في عام 2022، شهدت الصادرات النفطية العراقية زيادة بنسبة 60% مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت قيمتها أكثر من 115 مليار دولار، مما ساهم في تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز وضع الاقتصاد العراقي على الصعيدين المحلي والعالمي. وكذلك، ارتفعت الإيرادات العامة العراقية بنسبة 50% خلال نفس الفترة، لتصل إلى أكثر من 125 مليار دولار، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة وخفض معدلات البطالة للمواطنين العراقيين. (البنك المركزي العراقي، 2022.23)

ومع هذا، يظل الاقتصاد العراقي متأثراً بشدة بتوجهه نحو الاعتماد الشديد على القطاع النفطي، حيث يعتبر العوائد النفطية العمود الفقري للاقتصاد العراقي، حيث تُولد أكثر من 99% من قيمة الصادرات، وتشكل نسبة 95% من الإيرادات العامة. وهذا يعني أن البلاد تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل. على الرغم من الزيادة الملحوظة في الإيرادات النفطية، فإن الاقتصاد العراقي لا يزال يواجه تحديات هامة، وذلك بسبب عجزه في تنويع مصادر تمويله وتحريره من الاعتماد الشديد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. هذا الوضع يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، حيث يعتبر أي انخفاض في الإيرادات النفطية تهديداً مباشراً للاقتصاد العراقي وميزانيته العامة، مما يؤثر سلباً على مستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي في البلاد، إلا أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه مساهمتها في الصادرات والإيرادات العامة. ومن أهم هذه التحديات هي:



أ- اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط، حيث تشكل إيرادات النفط ما يقرب من 90% من الإيرادات العامة. وهذا الاعتماد الكبير على النفط يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية.

ب- تقلب أسعار النفط العالمية اذ ان تتغير أسعار النفط العالمية بشكل مستمر، مما يؤثر على إيرادات النفط العراقية. ففي عام 2020، انخفضت أسعار النفط العالمية بنسبة كبيرة، مما أدى إلى انخفاض إيرادات النفط العراقية بنسبة أكثر من 40%.

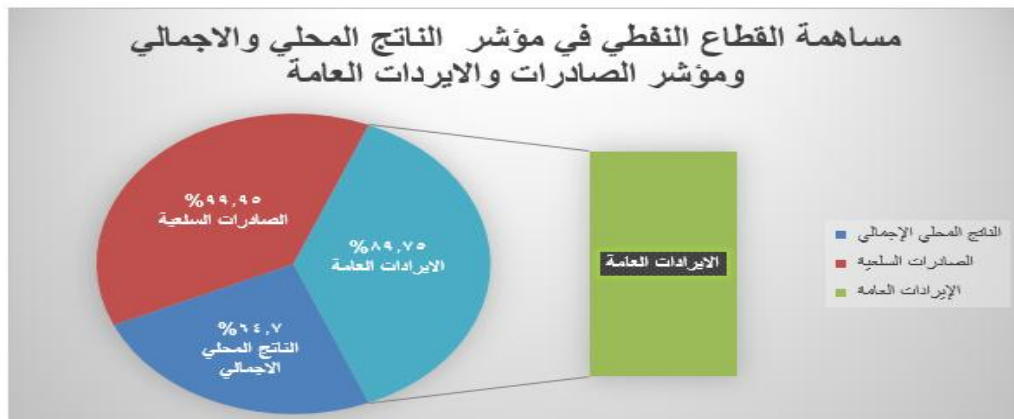
ج- تزايد الطلب على النفط: يشهد الطلب العالمي على النفط زيادة مستمرة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية. وقد يؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة تكلفة واردات العراق من السلع والخدمات، مما قد يؤثر على الإيرادات العامة العراقية.

من أجل تعزيز مساهمة العوائد النفطية في الصادرات والإيرادات العامة، هناك عدد من الحلول المقترحة، ومن أهمها:

- 1- تنويع الاقتصاد العراقي: من الضروري تنويع الاقتصاد العراقي، بحيث لا يعتمد بشكل كبير على النفط. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الزراعة والصناعة والسياحة.
- 2- زيادة الصادرات غير النفطية: من الضروري زيادة الصادرات غير النفطية، بحيث تقلل من اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير الصادرات الصناعية والزراعية والخدمية.
- 3- ترشيد الإنفاق الحكومي: من الضروري ترشيد الإنفاق الحكومي، بحيث يتم توجيه جزء أكبر من الإيرادات العامة إلى الاستثمارات الإنتاجية.

تسهم العوائد النفطية بشكل كبير في دعم التنمية الاقتصادية في العراق وتعزيز مؤشرات النمو. ومع توقعات بارتفاع أسعار النفط العالمية في المستقبل، يُتوقع أن يزيد ذلك من إيرادات النفط العراقية. ومع ذلك، فإن اعتماد الاقتصاد العراقي الكبير على النفط يظل تحديًا رئيسيًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، من الضروري تنويع الاقتصاد العراقي وزيادة الصادرات غير النفطية. يتعين أيضًا ترشيد الإنفاق الحكومي وتوجيه جزء أكبر من الإيرادات العامة نحو الاستثمارات الإنتاجية. وتعتبر العوائد النفطية مصدرًا رئيسيًا للدخل القومي في العراق، لذلك يجب معالجة تحديات الاعتماد الكبير على النفط من خلال سياسات تنموية شاملة لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

شكل (1)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي الخاص بالبنك المركزي 2022

يلاحظ من خلال الشكل البياني (1) ان مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لازالت تشكل نسب عالية خلال طوال مدة البحث وهذه مؤشرات تؤكد على الاختلال الواضح برسم السياسات والخطط الاستراتيجية والتنموية التي جعلت من العراق قابع تحت ظروف الاعتمادية والاحادية وضمور بقية القطاعات الرئيسية اذ يلاحظ شكلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بقرابة (62%) في حين حققت الإيرادات العامة (89.75%) بضمنه النفطية بالمقابل شكلت الصادرات السلعية (99.5%) صادرات نفطية فقط كون النفط يصنف كسلعة استراتيجية دولية ومصدر اولي للطاقة.

### 3- مساهمة العوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة للمدة (2004-2022)

من منطلق عام حول الموازنة العامة للدولة فأن أول ظهور للموازنة العامة للدولة قد ظهرت في فرنسا في عام 1842 ومن ثم الولايات المتحدة الاميركية في عام 1921 من بعدها العراق ابان الحكم الملكي والتي ظهرت في عام 1921 و الذي يعد أول دولة عربية نشأت فيها الموازنة، ثم تلتها بقية الدول العربية و مرت الموازنة بمرحلتين مختلفتين، حسب المدراس الاقتصادية فإن دعاء النظرية الكلاسيكية كانو يرون بان عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ألا في حدود معينة وجوانب ضيقة ضمن منطلق (الدولة الحارسة)، وأن أفضل الموازانات هي أقلها نفقات، لذلك يجب التساوي فيما بين ما تحصله الدولة من الإيرادات مع ما تنفقه، وبالتالي فقد رفضوا فكرة العجز في الموازنة.

ولكن بعد حدوث أزمة الكساد العظيم المتعدد الاسباب في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين ظهرت مدرسة جديدة(النظرية الكينزية) تدعو الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصورة أكبر وعند الضرورة من اجل تصحيح مسار النشاط الاقتصادي لاقتصاد الدولة بعكس ما ذهبت اليه المدرسة التقليدية الكلاسيكية، فأصبحت الموازنة أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، وقد تم التخلي عن فكرة ضرورة التوازن المحاسبي بين جانبي الموازنة العامة، وانما التوازن الاقتصادي و الاجتماعي أصبح هو الذي يستأثر باهتمام الدولة (فيصل وآخرون، 2022، 167)

يعتمد إعداد الموازنة العامة في العراق على خطط التنمية والسعي لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، مع التركيز على تقوية الوضع المالي وتقليل التذبذب في الإنفاق العام. تعتمد الموازنة على تنبؤات دقيقة لإيرادات الدولة، بما في ذلك إيرادات النفط والضرائب والجمارك. يتضمن قانون الإدارة المالية للدولة إعداد تقرير سنوي من وزير المالية في شهر مايو لتحديد أولويات السياسة المالية وحدود الإنفاق الاجمالي. يشير التحليل إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط لتمويل ميزانيته، مع أن الإيرادات النفطية تشكل الجزء الأكبر من إجمالي إيرادات الموازنة. يعتبر تحليل النفقات والإيرادات العامة أمرًا بالغ الأهمية، حيث يساعد في تقويم أداء الحكومة في إدارة المال العام وتوظيفه بشكل يخدم الاقتصاد والمجتمع بشكل فعال ومستدام. اعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على عائدات النفط لتمويل ميزانيته وان قراءة الموازنة العراقية بإيراداتها ونفقاتها تظهر جانبين مهمين: الأول بأن الإيرادات النفطية تحتل النسبة الأكبر من إجمالي إيرادات الموازنة والثاني إن الرواتب والأجور التي يطلق عليها بنفقات الأفراد العاملين في الموازنة تشكل النسبة الأكبر والأهم في بند النفقات فيها، ولمناقشة هذين الأمرين لا بد من الدخول في هيكل الإيرادات وهيكل النفقات للموازنة العامة للحكومة وكما في الجدول (3) وكيف تسهم الإيرادات العامة والتي تشكل العائدات النفطية الجزء

حوكمة العائدات النفطية في العراق وفق تجارب دولية مختارة للمدة (2004-2022)

الكبير فيها في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية مما يضفي طابع الأحادية لهذا الاقتصاد الذي لا يزال تحت وطأة العائدات النفطية والتي هي عرضة للعديد من العوامل والتي سبق و تم التطرق لها وفي مقدمها الأسعار العالمية للنفط وكذلك الصدمات غير المتوقعة والتي سوف تنهك هذا الاقتصاد الهش والركيك في مختلف قطاعاته الأساسية . لذا يحتل تحليل النفقات والإيرادات العامة الفعلية أهمية كبيرة في العديد من الدول لأنها تعطي صورة واضحة عن سلوك الحكومة في ادارة المال العام وهذه الصورة كما و تبين بشكل واضح مدى انحراف الحكومة في ادارتها للمال العام ، و القدرة على التشخيص والتقويم إذ لا يمكن للتقويم أن يحصل دون التشخيص من خلال التحليل فكيف تتصرف الحكومة بالمال العام، هل تعمل على توظيفه بالاتجاه السليم الذي يخدم الاقتصاد والمجتمع أم يتم توظيفه بعيداً عن ذلك لذا فان توظيف المال العام بشكل مباشرة نحو المجتمع لا يتصف بالاستدامة، وان توظيفه بشكل غير مباشر نحو المجتمع من خلال بناء اساس الاقتصاد سيكون أكثر استدامةً.

الجدول (3)

مساهمة العائدات النفطية في تمويل الموازنات العامة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة من ضمنها (الإيرادات النفطية)	معدل النمو السنوي %	النفقات العامة (الجارية والاستثمارية)	معدل النمو السنوي %	مقدار (العجز) او الفائض
2004	32,988,850	-	43,152.1	-	1467
2005	40,435,740	22.6	30,831.1	(2.2)	9604
2006	49,055,545	21.3	37,494.4	21.6	11561
2007	54,964,850	12	39,308.3	4.8	15656
2008	80,641,041	46.7	67,277.2	71.2	13364
2009	55,243,526	(31.5)	55,589.7	(17.4)	(347)
2010	70,178,223	27	70,134.2	26.2	44
2011	103,989,088	48.2	78,757.7	12.3	25231
2012	119,817	15.2	105,139.5	33.5	14678
2013	113,840	(5)	119,127.5	13.3	(5288)
2014	105,609	(7.2)	115,937	(2.7)	(10328)
2015	66,470.2	(37.1)	70,397.5	(39.3)	(3928)
2016	54,409.2	(18.1)	67,067.4	(4.7)	(12658)
2017	77,335	42.1	75,490.1	12.6	1845
2018	106,569	37.8	80,873.1	7.1	25696
2019	107,567	0.9	111,723.5	38.1	(4157)
2020	199.7.63	(41.2)	76,082.4	(31.9)	(12883)
2021	081.5.109	72.6	102,849.6	35.2	6232
2022	161,697.4	48.2	116,959.6	13.7	44738

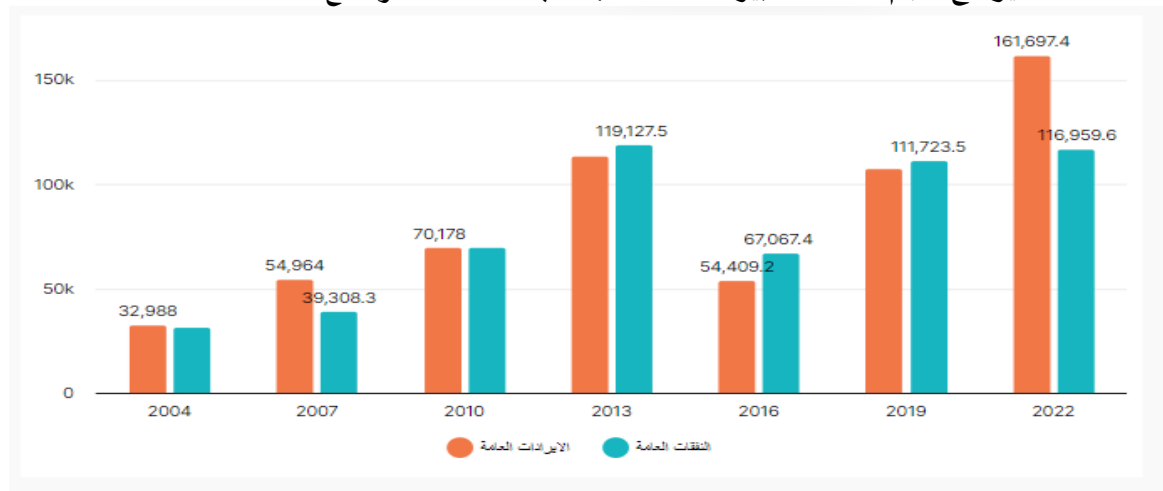
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة المالية ، دائرة المحاسبة وبيانات الموازنة المفتوحة للسنوات 2004-2021- ( ) تعني قيم سالبة

يلاحظ من بيانات الجدول (2) و (3) كيف تشكل العائدات النفطية المساهمة الكبيرة في الإيرادات العامة والتي بدورها تشكل الجزء الكبير في تمويل ميزانية الدولة خلال الفترة المدروسة، كانت العائدات النفطية تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للعراق، تتراوح بين 77% و99%، مما يعكس اعتماده الشديد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني. في السنوات التي شهدت فيها عجزاً في الموازنة العامة للدولة، والتي كانت (2009، 2013، 2014، 2015، 2016، 2019، 2020)، كان السبب الرئيسي وراء ذلك هو انخفاض أو انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كورونا في عام 2020. من الجدول (3)، يمكن ملاحظة أن زيادة عائدات القطاع النفطي تتزامن مع زيادة في موازنة الدولة، والتي شهدت أعلى ارتفاعات خلال السنوات (2008، 2011، 2018، 2021، 2022). يعود ذلك إلى زيادة غير متوقعة في أسعار النفط الخام على الساحة الدولية، مما أدى مباشرة إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتعزيز مركزها المالي.

خلال هذه الفترات، سجلت العائدات النفطية زيادات كبيرة، مما أدى إلى تحقيق فائض في الميزانية العامة للدولة بمقدار (13364، 25231، 25696، 6232، 44738) تريليون دينار على التوالي خلال الأعوام (2008، 2011، 2018، 2021، 2022). يعكس هذا التحول الكبير في الوضع المالي للدولة نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية. ومع ذلك، تظهر بيانات أخرى أن النفقات العامة في العراق لم تقل بنفس القدر الذي انخفضت فيه الإيرادات في الأسواق العالمية. وقد نمت النفقات الحكومية بنسب تتراوح بين 13.7% و71.2% على التوالي خلال هذه الفترة، مما يشير إلى تزايد الإنفاق العام. ومعظم هذا الإنفاق تم توجيهه للنفقات التشغيلية بنسبة تقارب 76%، وهذا يعكس وجود هدر في المال العام ونقص التركيز على الاستثمار. بشكل عام، يظهر أن الاقتصاد العراقي ما زال يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية للنفط.

## الشكل (2)

يوضح حجم مساهمة الإيرادات العامة بضمها النفطية مقارنة مع النفقات العامة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

حوكمة العائدات النفطية في العراق وفق تجارب دولية مختارة للمدة (2004-2022)

في عام 2022، سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً كبيراً بنسبة 48.2% مقارنة بعام 2021، حيث بلغت (161,697.4) مليار دينار مقابل (109,081.5) مليار دينار. يعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط، حيث تشكلت الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من الإجمالي بنسبة 95.0%، بمبلغ قدره (153,623.3) مليار دينار، بنمو نسبته 61.2% من ناحية أخرى، انخفضت الضرائب السلعية والإيرادات الأخرى والإيرادات التحويلية بنسب تتراوح بين 79.1% و 11.7% على التوالي. بينما سجلت الإيرادات الرأسمالية والرسوم زيادة بنسب تتراوح بين 37% و 10.6% على التوالي. بالمقابل، انخفضت حصة الموازنة من أرباح القطاع العام بنسبة 57.63% مقارنة بالعام السابق، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم التزام بعض الشركات بتسديد حصتها من الأرباح المتحققة. كما انخفضت الضرائب على الدخل والثروات بنسبة 14.59%، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض عدد الموظفين بسبب الإحالة إلى التقاعد وعدم التوظيف بسبب عدم إقرار قانون الموازنة.

الجدول (4) مكونات إيرادات الموازنة العامة للدولة فقط لعامي 2021-2022 (مليون دينار)

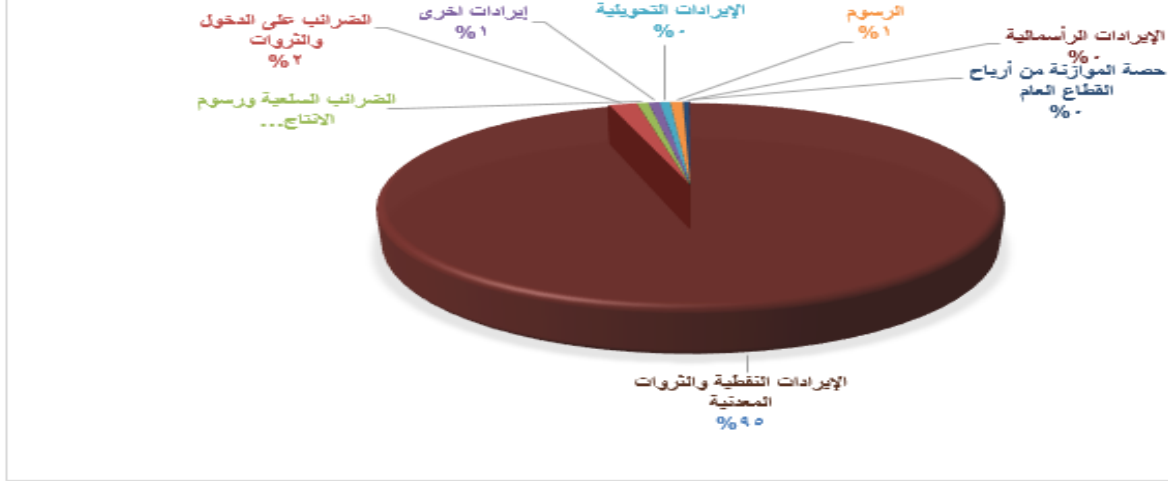
أبواب الإيرادات	2021	2022	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الإيرادات العامة
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	95,270.3	153,623.3	61.24	95
الضرائب على الدخل والثروات	3,252.6	2,778.1	(14.59)	1.72
الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	1,283.7	1,133.3	(11.71)	0.70
إيرادات اخرى	1,561.7	1,124.3	(28)	0.70
الإيرادات التحويلية	4,990.3	1,041.7	(79.12)	0.64
الرسوم	1,137.9	1,257.9	10.55	0.78
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	1,513.9	641.4	(57.63)	0.40
الإيرادات الرأسمالية	71.1	97.4	37	0.06

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2022

و يلاحظ من خلال الجدول (4) أن الإيرادات النفطية لا زالت هي المهيمنة على الإيرادات العامة وبنسبة مرتفعة جدا قياسا بباقي الإيرادات التي تشكل (5%)، في حين ما زالت الضرائب بكل أشكالها تشكل نسبة متدنية تبلغ (2.42%) وهذا مما يتطلب العمل على توسيع قاعدة الإيرادات العامة من خلال أتمتة الجهاز الضريبي والحماية الإلكترونية لتعبئة الموارد المالية العامة للدولة .

الشكل (3)

يوضح نسبة مساهمة الإيرادات النفطية مقارنة مع الإيرادات الأخرى في الإيرادات العامة للعام 2022



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

في عام 2022، سجل الإنفاق العام ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 13.8%، حيث بلغ (117) تريليون دينار مقابل (102.8) تريليون دينار في عام 2021، وشكل هذا الإنفاق نسبة 30.5% من الناتج المحلي الإجمالي. يُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الإيرادات العامة بنسبة 48.2%، مما أدى إلى تعزيز النفقات العامة لتغطية احتياجات الدولة الاقتصادية والإدارية. النفقات الجارية شكلت النسبة الأكبر من الإنفاق العام بنسبة 89.7%، حيث بلغت (104.9) تريليون دينار في عام 2022، بارتفاع نسبته 17.2% عن عام 2021. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة جميع مكونات الإنفاق الجاري، وخاصة تعويضات الموظفين التي شكلت النسبة الأعلى من النمو بنسبة 41.56%. أما النفقات الرأسمالية فقد سجلت نسبة نمو سلبية بنسبة 28.44%، وبلغت (12.1) تريليون دينار، وكانت تعويضات الموظفين والرعاية الاجتماعية أكبر الفقرات من الإنفاق الجاري بنسب ترتيبية 41.56% و 23.16% على التوالي، تلتها فقرة المنح والإعانات وخدمة الدين بنسبة 18.39%.

الجدول (5)

اثر الانفاق الجاري والاستثماري الفعلي للموازنة العامة في العراق لعامي (2021-2022) (مليون دينار)

نسبة المساهمة في إجمالي الانفاق الاستثماري	نسبة التغير %	القطاعات	الانفاق الاستثماري		نسبة المساهمة في إجمالي الانفاق الجاري	نسبة التغير %	الانفاق الجاري		أبواب الصرف
			2022	2021			2022	2021	
20.1	(71.7)	القطاع الصناعي	2,412.3	8,535.6	41.56	2.8	43,614.0	42,446.7	تعويضات الموظفين
43.8	107.4	قطاع المباني والخدمات	5,265.7	2,538.6	18.40	0.64	19,305.6	19,182.2	المنح والاعانات وخدمة الدين
26.9	101.8	قطاع النقل والمواصلات	3,231.7	1,601.4	23.60	30.58	24,783.5	18,979.3	الرعاية الاجتماعية
6.1	86.96	قطاع التربية والتعليم	738.1	394.8	13.64	126.9	14,320.9	6,310.8	المستلزمات السلبية
3.1	46.8	القطاع الزراعي	370.9	252.7	0.82	(1.67)	859.9	874.5	البرامج الخاصة
					1.1	73.09	1,142.1	659.8	المستلزمات الخدمية
					0.58	(8.50)	613.4	670.4	صيانة الموجودات
					0.3	(28.44)	261.4	365.3	النفقات الرأسمالية
					0.03	6.63	40.2	37.7	الالتزامات والمساهمات

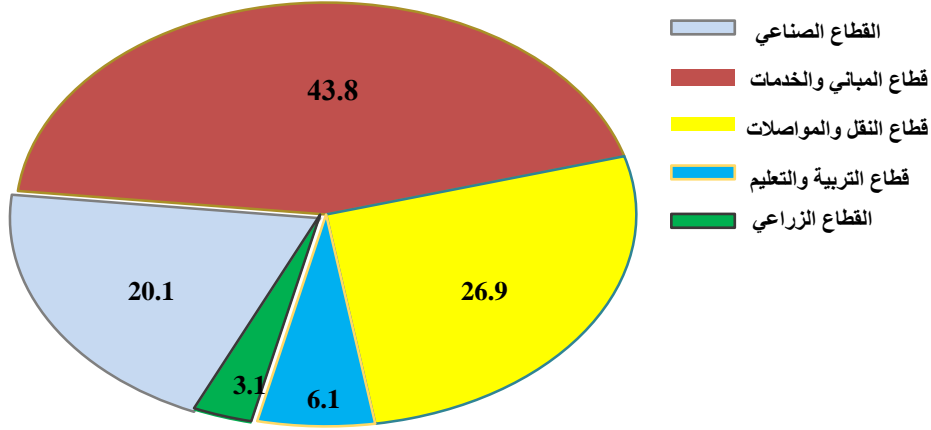
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي 2022.

خلال عام 2022، شهد الاتفاق الاستثماري انخفاضاً بنسبة 9.8%، حيث بلغ (12.0) مليار دينار مقابل (13.3) مليار دينار في عام 2021، وهو ما يمثل 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي. يُعزى هذا الانخفاض إلى عدم إقرار الموازنة وتوقف المشاريع الاستثمارية ذات الإنجاز المنخفض.

من حيث التوزيع القطاعي، سيطر قطاع المباني والخدمات على أعلى نسبة تخصيص في الإنفاق الاستثماري بنسبة 43.81%، تلتها النقل والمواصلات بنسبة 26.88%، والصناعة بنسبة 20.1%. سجّل قطاع المباني والخدمات أعلى معدل نمو بنسبة 107.4%، بينما انخفض نمو القطاع الصناعي بنسبة 71.7%. هذه المؤشرات تشير إلى ضعف تحقيق التنمية الاقتصادية وعدم الالتزام بحوكمة الموارد وتعبئة موارد الدولة بما يلي متطلبات التنمية الاقتصادية.

#### الشكل (4)

#### نسب الانفاق الاستثماري للموازنة العامة لعام 2022



المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي.2022

#### المطلب الثاني: العوامل الأساسية المؤثرة في العائدات النفطية:

من خلال القراءات والتحليل خلال فترة البحث يرى الباحث بان هناك عوامل عديدة تتأثر العوائد النفطية بها منها ذات اثر مباشر والآخر غير مباشر باختلاف العلاقة ونوع الأثر او الصدمة سواء كانت علاقة عكسية أم طردية وفقاً لو تم اعتمادها ضمن آليات الحوكمة ويمكن ان نوضح اهم هذه العوامل وكما يأتي:

- 1- أسعار النفط تتميز سوق النفط العالمية بتقلبات مفاجئة في أسعار النفط، مما يعرض تخطيط الموازنات العامة وضمان تقديم الخدمات العامة للشعب لل صعوبات. يرتبط انخفاض أسعار النفط بانخفاض العوائد النفطية في الدول المصدرة، مما يؤثر على السيطرة على الوضع المالي. من ناحية أخرى، يؤثر ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة، مسبباً اضطرابات في ميزان المدفوعات وزيادة تكلفة الطاقة. وأسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على حجم العوائد النفطية، حيث يمثل ارتفاعها تحسناً في العوائد والعكس صحيح. لقد لوحظ ذلك في العراق خلال فترة الدراسة، حيث تأثرت العوائد النفطية بارتفاع وانخفاض أسعار النفط. استخدام الدولار كعملة رئيسية في تسوية المعاملات التجارية يعرض القيمة الحقيقية للعوائد النفطية للتقلبات في قيمة الدولار، مما يؤثر سلباً على القوة الشرائية لتلك العوائد.
- 2- سعر الصرف: العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات النفطية ثنائية الاتجاه، حيث يؤثر كل منهما على الآخر. ارتفاع سعر الصرف يزيد قيمة النفط المصدر ويزيد بالتالي الإيرادات النفطية، وعكسياً، ارتفاع الإيرادات النفطية يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية ويرفع سعر صرفها. عوامل أخرى تؤثر على هذه العلاقة، مثل العوامل الاقتصادية والسياسية العالمية والجغرافية. كما أن الصادرات النفطية تحدد ميزان المدفوعات، حيث يؤثر سعر الصرف الحقيقي على القدرة التنافسية وجدوى الاستثمار. تصحيح سعر الصرف الحقيقي يمكن أن يؤدي إلى تدهور القدرة التنافسية للبلد وتعثر الاستثمار والتصنيع. التوازن بين الاحتياجات الراهنة وبناء قاعدة إنتاجية للاقتصاد خارج قطاع النفط تبقى تحدياً كبيراً. باختصار، العلاقة بين الإيرادات النفطية وسعر الصرف تعتمد على عوامل متعددة وتحكمها تحولات السوق والسياسات الاقتصادية والنقدية للدولة..
- 3- التضخم العالمي: التضخم يؤدي إلى ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات، مما يقلل من قوة الشراء للنقود. عندما يحدث ارتفاع في معدل التضخم العالمي، ينخفض حجم العائدات النفطية الحقيقية، مما يؤثر على تنفيذ



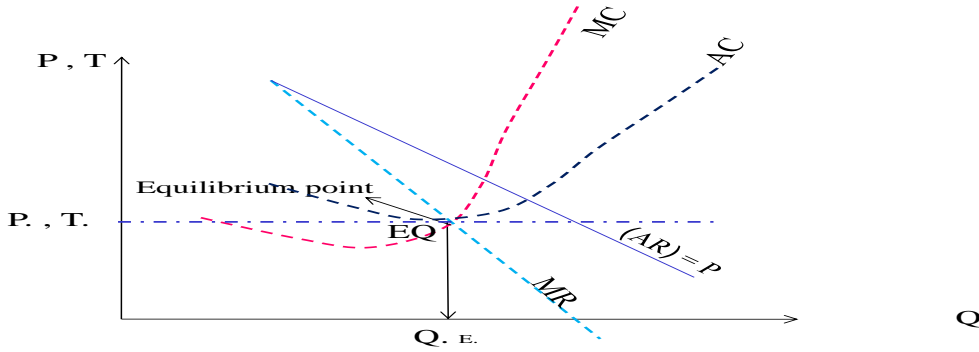
المشاريع ويسبب تأخيراً فيها. رفع أسعار السلع والخدمات من قبل الدول الصناعية يزيد من تكلفة المشاريع ويساهم في تفاقم العجز في موازنات الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط. هذا يبرز أهمية التنوع في مصادر الدخل للتقليل من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصادات الوطنية.

4- القرارات السياسية و الفساد الإداري والمالي : الفساد السياسي والإداري يلعب دوراً كبيراً في تحديد حجم العائدات النفطية، حيث يؤدي إلى هدر الأموال وتبديد الموارد النفطية. يظهر الفساد بوضوح في القطاع النفطي، مما يؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد. تتمثل أشكال الفساد في الاستيلاء على المناصب والأراضي والمبالغ المالية بناءً على الولاءات والانتماءات السياسية. يسبب الفساد خسائر مالية هائلة للدولة، مما يجعل من الصعب محاربه بسبب غياب آليات فعالة للرقابة وعدم دعم الدوائر للسيطرة على الموظفين. تخريب المرافق النفطية الحيوية والخطوط الناقلة والمصافي يسبب اضطرابات في عمليات الإنتاج والتوزيع ويزيد من التبعات السلبية للقطاع النفطي، بما في ذلك زيادة الحاجة إلى استيراد المشتقات النفطية بتكاليف عالية. (الازيرجاوي، 2019، 162). ويرى الباحث هنا ضرورة تطبيق أنظمة ومعايير الحوكمة لضمان سير العمل الوظيفي وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق حوكمة المدخلات والمخرجات في كل المؤسسات والقطاعات الاقتصادية وهذا ما سوف نتطرق له في المبحث الثالث.

5- العامل التكنولوجي على الاحتياطيات النفطية والقدرات الإنتاجية: العوامل التكنولوجية والاحتياطيات النفطية تؤثران بشكل كبير على حجم العائدات النفطية. اكتشاف احتياطيات جديدة وتحسين التكنولوجيا يمكن أن يزيد من حجم الإنتاج والعائدات. التطور التكنولوجي يجعل الإنتاج من المناطق الصعبة اقتصادياً، مما يزيد من القدرة الإنتاجية ويسهم في زيادة العائدات. لكن علاقة العائدات بالإنتاج ليست خطية، بل يتأثر ذلك بعوامل أخرى مثل سعر النفط والتكاليف. لتحقيق عائدات مرتفعة، يجب الاستثمار في تطوير التكنولوجيا وزيادة الإنتاج، وتحسين العقود لضمان أسعار مربحة.

الشكل (5)

اثر التكنولوجيا على التكاليف الحدية والإيرادات الحدية في الصناعة النفطية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العكيلي، طارق، (2000)، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب، بغداد

كما و يلاحظ ان متوسط تكاليف الإنتاج وهذا يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العرض عند سعر معين لأن ذلك يؤدي إلى زيادة أرباحهم لكن استخدام مستوى تكنولوجي غير كفوء يؤدي إلى ارتفاع متوسط التكاليف فانخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض العرض عند سعر معين وأنفق الاقتصاديين على ان الصناعة النفطية تقع ضمن اطار نموذج احتكار القلة . ويظهر ذلك من خلال سلوك الشركات النفطية الاحتكارية لاسيما بعد عقد اتفاقية الجناكري عام 1928 . والتي (نصت على جعل جميع الشركات المنضوية تحت الكارتل يتبعون سياسة موحدة لمنع زيادة

الانتاج او تهديد الاسعار والاسواق) وقد استمرت الاتفاقية الى عام 1947 ولكن سلوك الشركات الاحتكارية بمعنى كما لو كان هناك اتفاق بينهم وفيما يلي اهم العوامل التي جعلت الصناعة النفطية اقرب الى مفهوم الاحتكار من المنافسة الاحتكارية :

- أ- ارتفاع درجة المخاطر في الصناعة النفطية و طبيعة المادة (النفط الخام) من حيث تركيز انتاجها في بعض المناطق وخلوها في مناطق اخرى حسب التوزيع الجغرافي للنفط الخام.
- ب- ارتفاع حجم الاستثمارات التي تحتاجها الصناعة النفطية و انخفاض درجة مرونة (الطلب والعرض) على النفط الخام بسبب صعوبة الاستغناء عنه او ايجاد البدائل خلال المدى القصير.
- ج- ارتفاع التكاليف الثابتة بالمقارنة مع التكاليف المتغيرة مما اوجد ظهور ظاهرة (رافعة التشغيل) في الصناعة النفطية .

### المبحث الثالث : التجارب العالمية في توزيع وحوكمة العائدات النفطية

إدارة العائدات النفطية بشكل فعال تتطلب تنوعاً اقتصادياً وآليات فعالة للتوزيع بشفافية ونزاهة. التجارب العالمية تقدم نماذج قيمة للدول الأخرى لتحسين حوكمة وتوزيع العائدات النفطية، وهو أمر حيوي لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة. توجد تجارب بارزة في توزيع العائدات النفطية، بما في ذلك إنشاء صناديق ثروة سيادية وتوزيعات مباشرة للمواطنين، وكلاهما يعتبران مهمين في تعزيز التنمية والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. ومع ذلك، يجب التنويه إلى أن توزيع العائدات يمكن أن يؤدي أيضاً إلى التباينات الإقليمية وتحديات في التوزيع العادل. تحديات كبيرة تواجه الدول المعتمدة على النفط في تحقيق التوزيع العادل والمستدام لعائدات النفط، وتحتاج إلى آليات فعالة وشفافة لتحقيق هذا الهدف.

#### أولاً: التجربة النرويجية :

كثيراً ما يُستشهد بالنرويج كنموذج لكيفية إدارة عائدات النفط ، والاقتصاد النرويجي يُعتبر نموذجاً للاقتصاد الرأسمالي الحديث، حيث يركز بشكل أساسي على قطاع الخدمات، ثم يليه الصناعة، وأخيراً الزراعة وتوزعت مساهمة هذه القطاعات في إجمالي الناتج المحلي على النحو الآتي اذ يسهم قطاع الخدمات بنسبة (57.8%) ويشمل كل من (التجارة، والخدمات المصرفية، والتأمين، والهندسة، والنقل، والاتصالات، والخدمات العامة) في حين يسهم قطاع الصناعة بنسبة (40.1%)، ويشمل كل من (عمليات إنتاج وتكرير النفط والغاز)، ويمثل النفط والغاز حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويتركز الاهتمام أيضاً على قطاع النفط والغاز، الذي يُعد عنصراً أساسياً في اقتصاد النرويج اذ يساهم هذا القطاع بشكل كبير في تشكيل الناتج المحلي بنسبة تصل إلى (63%) من القطاع الصناعي وبقوة العمل تبلغ حوالي (2.59) مليون شخص، حيث يتوزعون بنسبة (76%) في قطاع الخدمات، و(21.1%) في الصناعة، و(2.9%) في الزراعة كما و يصل معدل التشغيل في القطاع العام إلى (30%) من إجمالي القوى العاملة وعليه تبين مؤشرات الأداء الاقتصادي أهمية القطاع النفطي، حيث يساهم بشكل كبير في إيرادات الحكومة والصادرات. ولضمان استدامة هذه الإيرادات، أقر البرلمان النرويجي في 22 يونيو 1990 قانون صندوق النفط الحكومي. يهدف هذا الصندوق إلى دعم إدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي وتراكم الأصول المالية لمواجهة التحديات المستقبلية، مثل الإنفاق على التقاعد

والرعاية الصحية او ما يسمى بصندوق الثروة السيادية، الذي يتم تمويله من عائدات النفط. ويستثمر الصندوق في محفظة متنوعة من الأصول، وتستخدم العائدات لتمويل الإنفاق الحكومي. وقد ساعد ذلك النرويج على تجنب المرض الهولندي والحفاظ على اقتصاد قوي. (القاسم، 2010، 341)

صندوق التقاعد الحكومي العالمي في النرويج تأسس لحماية الاقتصاد من تقلبات عائدات النفط وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. اكتشاف النفط في بحر الشمال في الستينيات دفع الحكومة النرويجية لتبني سياسة حذرة لتفادي "نقمة النفط" و"المرض الهولندي". وضعت لجنة الطاقة النرويجية في عام 1971 "الوصايا العشر" لتحديد مبادئ سياسة النفط، مما يشمل توجيه العائدات بحذر وتحقيق التوازن بين قطاع الطاقة وقطاعات التصدير الأخرى. هذا التحول الذكي في إدارة الثروة النفطية يُعتبر نموذجًا يحتذى به للدول المعتمدة على النفط. ويمكن تلخيص فحوى هذه الوثيقة بالمبادئ التالية: (القاسم، 2012، 7)

- 1- يجب ضمان السيطرة الوطنية على اتجاه وزخم كل عمليات النفط في النرويج.
  - 2- يجب توفير احتياجات البلد للنفط من الانتاج المحلي.
  - 3- يجب ان تخلق فرص جديدة للاستثمار في النرويج على اساس النفط النرويجي.
  - 4- يجب حماية البيئة والصناعات المعاصرة من أي تأثير سلبي قد ينتج عن عمليات النفط.
  - 5- يجب منع حرق الغاز الطبيعي.
  - 6- كقاعدة مبدئية يجب توصيل الزيت الخام والغاز الطبيعي الى ارض النرويج قبل تصديرهما الى الخارج.
  - 7- على الدولة ان تقوم بتنسيق كل العمليات المتعلقة بالنفط. ومن ضمن ذلك يجب ان تسعى الحكومة لخلق جهاز منسق للنفط يجمع بين الاهداف الوطنية والدولية.
  - 8- يجب خلق شركة وطنية حكومية تقوم بمصالح الدولة التجارية في قطاع النفط وتمارس الاعمال التشغيلية في هذا القطاع بالتعاون البناء مع الشركات الوطنية والدولية.
  - 9- يجب وضع سياسة ملائمة بالنسبة للمناطق غير المفتوحة شمال خط 62 شمالاً.
  - 10- لا بد من تعزيز علاقات النرويج الخارجية لشرح النهج النرويجي على المستوى الدولي. ومن اجل ضمان السيطرة الوطنية على الفعاليات المرتبطة بانتاج النفط قرر البرلمان في البداية الا يسمح للشركات في المباشرة بعمليات التطوير دون موافقة البرلمان على خطة تطوير الحقل المختص. ويمكن تلخيص الاسباب الموجبة لقرار البرلمان هذا بالنقاط التالية أهمها: (الكواري، 2009، 351)
- أ- التحكم في استثمارات الدولة بصفتها شريك مباشر في عمليات النفط حيث تبلغ المشاركة النرويجية ( الحكومية والاهلية ) نسبة لا تقل عن 50%.
- ب- التأكد من ان الاستثمارات الضخمة في عمليات التطوير لا تؤدي الى اضرار مباشرة او غير مباشرة لبيئة او للصناعات القائمة في البلد خارج القطاع النفطي.
- ج- التأكد من ان تطوير الحقول يتم بموجب انظمة البلد فيما يتعلق بنسبة الاستخلاص وشروط الصحة والبيئة والسلامة .
- النرويج واجهت تحديات اقتصادية خلال السبعينات بسبب اعتمادها بشكل كبير على إيرادات النفط. وقد أثر ذلك سلبيًا على الاقتصاد المحلي، حيث ارتفعت الأجور وتحولت اليد العاملة إلى صناعة النفط، مما أدى إلى ارتفاع قيمة العملة وتأثيرها على التصدير. لحل هذه المشكلة، قرر البرلمان النرويجي ضرورة التحكم في الإيرادات النفطية ودعم الصناعة المحلية بشكل مباشر وغير مباشر.

خلال الثمانينات، أصدر البرلمان تشريعات لإنشاء صندوق التقاعد الحكومي العالمي للاستثمار في الخارج، بهدف الحفاظ على جزء من إيرادات النفط للاستخدام في المستقبل. تم توجيه جميع إيرادات النفط إلى هذا الصندوق لتجنب المشاكل المرتبطة بـ "المرض الهولندي"، وهو تركيز الاقتصاد على قطاع واحد يؤدي إلى تضخم العملة وضعف القطاعات الأخرى.

تم اعتماد خطط تطوير الحقول النفطية بموافقة البرلمان، مما ساهم في تعزيز السيطرة الوطنية على النفط ودعم صناعات جديدة مستدامة. هذه الخطوات أدت إلى نجاح الصندوق في تحقيق أهدافه، حيث أصبح محفظة استثمارية ناجحة تعمل على تعزيز القدرة التنافسية وحماية مستقبل الاقتصاد النرويجي. واهم هذه المراحل هي: (الجبوري و آخرون، 2020.13)

أولاً: إقرار قانون (صندوق النفط النرويجي) والذي تم إقراره في 22 حزيران 1990 اذ مرر البرلمان النرويجي القانون ذي الرقم (36) من إقرار الصندوق ، ليكون هذا الصندوق داعماً طويلة الأجل لإدارة إيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل، والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد ورعاية الشيخوخة السكان والرعاية الصحية ورفاهية المجتمع. إذ تشير التقديرات إن الإنفاق العام لمتطلبات التقاعد ورعاية الشيخوخة سيرتفع بشكل متسارع ، نظراً للتركيبية العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاع العام والخاص ، وفي المقابل ستشهد الإيرادات العامة من القطاع النفطي انخفاضاً نظراً لبدء النضوب التدريجي لاحتياطيات النفط . ان احتياطيات النفط الخام المؤكدة للنرويج تبلغ (7.52) مليار برميل لعام 2022، وان معدل الإنتاج اليومي للبلد يبلغ (1.77) مليون برميل يومياً (OPEC,2022.26) وعليه فان زمن النضوب يكون متسارع لذلك عام 1996 تم تحويل الاموال لأول مرة من خزينة الدولة إلى الصندوق ، واستثمرت في تجارة العملات . وفي العام 1998 تم السماح بتوظيف اموال الصندوق في اسهم تجارية ، وفي عام 2005 تم تغيير اسم الصندوق إلى (صندوق التقاعد الدولي) . وتتمثل مصادر تمويل الصندوق بالاتي:

أ- إيرادات الحكومة من صادرات النفط والغاز محلياً وخارجياً .

ب- بقية الإيرادات الحكومية المرتبطة بجميع الأنشطة ذات الصلة بالقطاع النفطي .

ج- الإيرادات المتولدة من استثمارات الصندوق في الأصول المالية خارجياً.

ويُعدُّ صندوق الثروة السيادية النرويجي من أبرز الصناديق السيادية في العالم، وقد بدأ تشكيله في أواخر الثمانينات من القرن الماضي. على الرغم من أن إيرادات النفط والغاز هي مصدر أساسي لتمويل الصندوق، إلا أنه يجري تنوع محفظته لتضم مجموعة واسعة من الأصول المالية والعقارات والبنية التحتية. يمتلك الصندوق حصصاً في آلاف الشركات حول العالم، ويمكنه الاستفادة من أرباح هذه الشركات على مدار السنة. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك الصندوق مباني في مدن عالمية مرموقة، حيث يحصل على إيرادات من الإيجار. كما يستثمر الصندوق في الديون السيادية والشركات، مما يوفر له تدفقاً ثابتاً للدخل. تتم إدارة الصندوق بواسطة بنك (نورجيس)، مع وجود مجلس مستقل للأخلاقيات يقوم بتقييم الشركات التي يستثمر فيها الصندوق من الناحية الأخلاقية، ويوجه المجلس توصياته إلى المجلس التنفيذي للبنك. تهدف استراتيجية الصندوق إلى تحقيق استقرار مالي للنرويج على المدى الطويل، بحيث يعمل

على توفير موارد مالية مستقرة للحكومة بما يحقق الاستقلالية عن اعتماد النفط والغاز، الذي يعتبر قطاعاً تقليدياً يتأثر بتقلبات أسعار السوق.

ومن الجدير بالذكر أن الصندوق تم دمجها بشكل وثيق مع السياسة المالية النرويجية، حيث يُعتبر مصدراً رئيسياً لتمويل النفقات غير النفطية للحكومة. وتعتبر قاعدة النسبة المالية التي وضعها البرلمان، والتي لا يجب أن يتجاوز عجز الموازنة غير النفطية نسبة معينة من إجمالي أصول الصندوق، جزءاً مهماً من هذا الدمج، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين تحقيق عوائد مالية جيدة وحماية الاحتياطيات لمواجهة أي تقلبات مستقبلية في الأسواق المالية. وقد يقرر الصندوق نفسه أيضاً سحب استثماراته من الشركات التي تفرض تكاليف كبيرة على الشركات والتي هي كذلك من مهام وزارة المالية حصراً ويمكن الخروج بعدة نتائج من وراء إدخال قاعدة النسبة (4%) والتي أقرت عام 2001 وفعّلت عام 2002 ثم أصبحت (3%) وهي تتمثل في عدة محاور أهمها: (Jafarov and Leigh,2007.6)

أ - حماية الميزانية العامة من التغيرات في الإيرادات النفطية.

ب - الحفاظ على الأصول المالية لغرض استعمالها من قبل الأجيال القادمة .

ج - يجب تجنب ظهور أعراض المرض الهولندي في الدولة والسعي لتمديد عمر الثروة النفطية عبر استثمار العائدات النفطية في أصول مالية خارجية من خلال صندوق استثماري

وبذلك نجح الصندوق بفك الارتباط المباشر فيما بين إيرادات النفط المتقلبة والإنفاق العام هذا من ناحية الأجل القصير من ناحية أخرى نجح الصندوق بعملية الادخار وتنمية المدخرات للمستقبل لغرض تغطية ومجابهة زيادة الإنفاق العام في المستقبل أي عمل على خلق التوازن بين الزيادة المتوقعة بالإنفاق العام بالخصوص لأغراض المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية وما يتعلق بشيخوخة السكان من جهة، وبين الانخفاض المتوقع في الإيرادات المتولدة من النفط نتيجة النضوب عبر الزمن من جهة أخرى. وخلال عام 2005 تم تغيير اسم الصندوق ليتحول من صندوق النفط النرويجي إلى صندوق التقاعد النرويجي الحكومي العالمي (NPF) (Norway Government Pension Fund-Global) وان تسمية الصندوق بصندوق التقاعد النرويجي ، لم يأتي من فراغ ، فالتقاعد امر يحتاجه الجميع ، ورفع الانتاج لتأمين التقاعد امر مرغوب فيه ايضا ، وان واحد امن اهم اهداف الصندوق الرئيسية هو تمويل تقاعد الاجيال القادمة . كما ان تسمية الصندوق بصندوق التقاعد ، لا يعني أن تحولاً في الغرض الأساس من الصندوق ، والمتمثل بالادخار للمستقبل ، حيث انه لا يتم السحب من الصندوق لسد النفقات العامة في مجال التقاعد ، وإنما لسد العجز في الموازنة بصورة عامة ادق.

ثانياً : آليات عمل صندوق الثروة السيادية النرويجي.

يمكن تلخيص اهم المبادئ الاساسية لصندوق الثروة السيادية النرويجي بالنقاط الاتية : (الجبوري وآخرون،2014.137)

أ - تقوم وزارة المالية المسؤولة العليا لإدارة الصندوق وتقوم الوزارة سنويا بتحضير بيان مفصل عن عائدات النفط تقدمه عن طريق الحكومة إلى البرلمان كجزء من ميزانية الدولة. وقد أوكلت وزارة المالية مهام الصندوق التشغيلية للبنك المركزي النرويجي.

ب - وفق قاعدة عامة اتفقت عليها الكثير من السياسيين في البلد ، يجب ان لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على (3%) من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق.

ج - كما ولا يسمح للحكومة في أي سنة من سحب اي اموال من الصندوق تزيد على النقص في ميزانية الدولة غير النفطية ( أي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط ). ويشمل الصندوق كل عائدات النفط ، وكذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق و الصندوق هو جزء لا يتجزأ من الميزانية، وما يحول اليه في النهاية من مجموع الفائض من الميزانية العامة، بما في ذلك عوائد النفط . ومن اهم التعليمات التي وضعتها وزارة المالية للعمل في الصندوق هي الآتي:

- 1- يعد الصندوق مخول في استثمار أمواله خارج النرويج فقط . ولا يجوز الاستثمار داخل النرويج .
  - 2- يسعى الصندوق إلى تحقيق اعلى ربح ممكن مع اقل مجازفة ويجب ان لا تتجاوز نسبة الاستثمار في الاسهم التجارية ما نسبته (40%) من كل الاستثمارات. ومن المحتمل زيادة هذه النسبة إلى (60%) في المستقبل.
  - 3- يجب على الصندوق تحاشي المشاريع التي تسيئ إلى حقوق الانسان ، والابتعاد عن الرشوة ، أو الإساءة إلى البيئة ، وذلك من اجل المحافظة على سمعة البلد.
  - 4- يتم توزيع الاستثمارات جغرافياً بين أوروبا بنسبة (50%) وأمريكا مع افريقيا بنسبة (35%) ، والنسبة المتبقية (15%) مع آسيا ودول قارة أوقيانوسيا. وتكون الإيداعات الثابتة (60%) من استثمارات الصندوق . وقد تخفض النسبة إلى (40%) ، وهي موزعة ايضاً على المناطق الجغرافية
- ثالثاً: اسباب نجاح تجربة النرويج في مجال الصناعة النفطية :

1- السياسة التخطيطية في التعاقد مع الشركات :

تعد سياسة النرويج النفطية نموذجاً ناجحاً في إدارة الثروة النفطية بشكل مسؤول وفعال، ويمكن للدول الأخرى الاستفادة من تجربة النرويج في تطوير صناعة النفط الخاصة بها. في الجولة الأولى لتراخيص النفط عام 1965، استخدمت النرويج نموذج الامتياز، الذي يمنح صاحب الامتياز حقوق التنقيب والإنتاج مقابل دفع الإتاوات والضرائب. ثم في الجولة الثانية لتراخيص النفط بين عامي 1969 و1970، اعتمدت النرويج مبدأ المشاركة الحكومية في الاستثمارات النفطية من خلال شركات مشتركة بين الحكومة والشركات بعد اكتشاف حقول النفط في بحر الشمال، واجهت النرويج تحديات ومخاوف بشأن تأثير صناعة النفط على الاقتصاد الوطني والمجتمع. فضلاً عن التركيز على التنمية المستدامة والحذر في منح التراخيص الجديدة، ركزت النرويج على تحضير البلاد لاستيعاب صناعة النفط بشكل فعال. أثارت النتائج الإيجابية للاكتشافات النفطية مناقشات حول فوائد ومخاطر عمليات النفط وكيفية تنظيمها لتحقيق المصلحة الوطنية على المدى الطويل اتخذت النرويج موقفاً هادئاً وحكيماً، مما ساهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق أقصى استفادة من الثروة النفطية لصالح الأجيال القادمة. (الجبوري وآخرون، 2014:137).

2- التشريعات البرلمانية الداعمة للسياسة النفطية : من اجل ضمان السيطرة الوطنية على الفعاليات المرتبطة بإنتاج النفط الفعاليات المرتبطة بإنتاج النفط ، قام البرلمان النرويجي باتخاذ قرارات تشريعية لدعم السياسة النفطية بهدف تحقيق السيطرة الوطنية على الأنشطة المتعلقة بإنتاج النفط في البداية، قرر البرلمان أن لا يسمح للشركات بالمشاركة المباشرة في عمليات التطوير دون الحصول على موافقة البرلمان على خطط تطوير الحقول المعنية. يعود هذا القرار إلى أسباب متعددة، منها ضمان التحكم في استثمارات الدولة كشريك مباشر في عمليات النفط، وضمان عدم تسبب الاستثمارات الضخمة في عمليات التطوير في أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة للبيئة أو للصناعات الوطنية الأخرى كما و يُحكم القانون تنظيم عمليات تطوير الحقول بموجب نظم البلد المتعلقة بنسب الاستخلاص وشروط الصحة والبيئة والسلامة. وفي عام 1971، قامت اللجنة البرلمانية المختصة في مجال الطاقة بتوثيق المبادئ الأساسية لسياسة النفط في وثيقة مركزة تُعرف بـ(الوصايا العشر). وتعد هذه الوثيقة مرجعاً مهماً يسهل الرجوع إليه من قبل جميع الأفراد الذين يعملون في صناعة النفط، حيث تحدد المبادئ والتوجيهات التي يجب أخذها في اعتبار في تشغيل وتطوير الحقول النفطية.

3- السياسة الضريبية الساندة لقطاع النفط : السياسة الضريبية المساندة لقطاع النفط في الترويج تأخذ في اعتبارها الحاجة إلى تحقيق السيطرة الوطنية على إنتاج النفط. منذ البداية، اعتمد البرلمان الترويجي نفس النظام الضريبي الذي كان يطبق على الصناعات بصورة عامة، مع بعض التعديلات لتناسب قطاع النفط. يتوقف نوع العقد النموذجي على النظام الضريبي في البلاد. فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على عمليات النفط، ركزت الترويج على دراسة البلدان المجاورة في بحر الشمال نظرًا لتشابه الظروف المناخية والبحرية، واستفادت من تجربتها في مجال النفط. اختارت الترويج نظام ضريبي مختلف في كل جولة من جولات التراخيص، مع إجراء تعديلات هامة بناءً على التطورات في صناعة النفط الدولية كما وقدمت الحكومة تعديلات مهمة في عام 1975، بعد الاحتجاجات من شركات النفط. وأدرج التعديلات على بعض القوانين المتعلقة بالصناعة النفطية ومنها: (القاسم، 2012، 344)

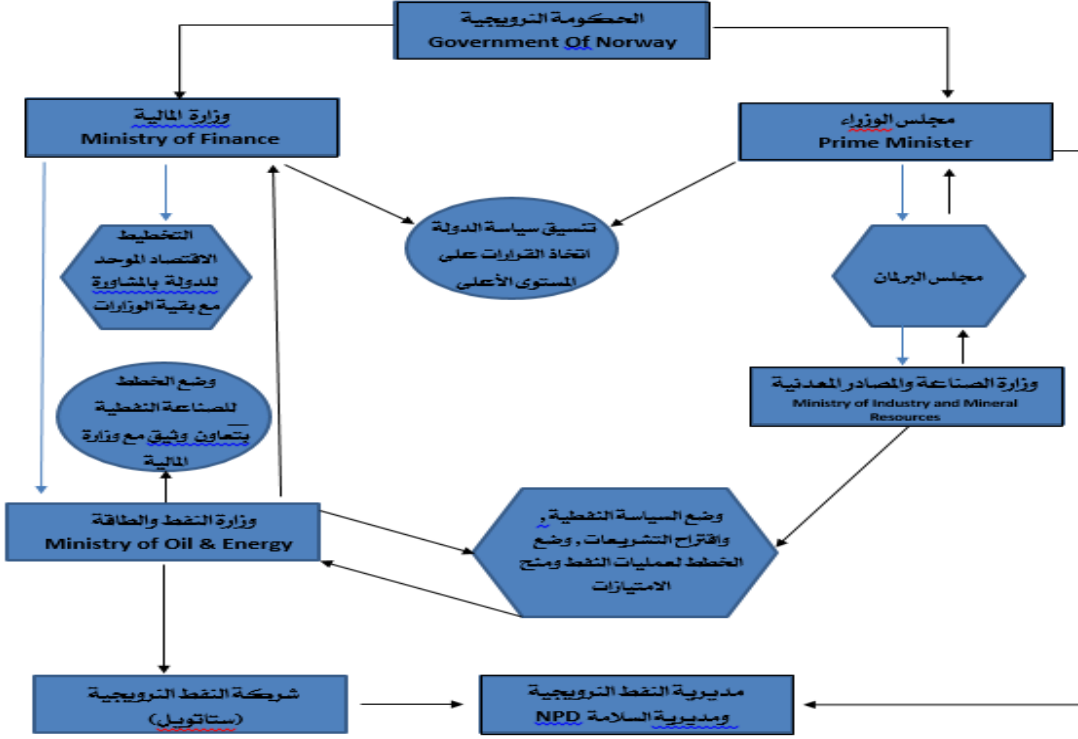
أ- بقاء الاتاوة على نفس المستوى كما كانت بين (8% - 16%)، ولا يُسمح بخصم تكاليف منها مع إمكانية خصم الإتاوة ذاتها من مجمل العائدات من أجل حساب الضرائب الأخرى.

ب- تقترح الترويج تحديد نسبة ضريبة الشركات العادية على الأرباح عند 50.8%، وهذه النسبة تُطبق على الصناعات الأخرى على الأرض اليابسة. كما تقترح إدخال ضريبة خاصة على الأرباح الفائضة بنسبة 25%، حيث لا يُسمح بخصم الأرباح الموزعة على المساهمين. وتُعرف كمية محددة كالدخل المعفي ولا يُسمح بخصم الأرباح الموزعة على المساهمين، ولكن يُمكن خصم كمية معينة تُعرف بالدخل المعفي. الهدف من اقتراح ضريبة الربح الفائض هو السماح للمستثمر بالاحتفاظ بحصة صغيرة من الأرباح الكبيرة، ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، بينما تُعاد باقي الأرباح إلى الحكومة كضريبة فائض.

ج- في الثمانينيات والتسعينيات، قامت الحكومة الترويجية بتعديلات في سياستها الضريبية لتشجيع الشركات على الاستثمار في تطوير وإنتاج النفط، حتى في ظل انخفاض أسعار النفط. ركزت الحكومة على تقليص تكاليف التطوير والإنتاج، واتبعت سياسة ضريبية تدعم قطاع النفط وتحافظ على استدامة البيئة وصحة الصناعات الأخرى. تمكنت الترويج من تحقيق توازن بين جذب الاستثمارات وضمان الفوائد القومية والبيئية من خلال سياسات ضريبية متطورة، مما أدى إلى توجيه قطاع النفط نحو الاستدامة والازدهار.

4- الدعم المؤسسي والنجاح في خلق الترابطات بين قطاع النفط وقطاعا الصناعات الوطنية الأخرى: الترويج حققت دعمًا مؤسسيًا فعالاً في صناعة النفط بفضل وجود مؤسسات متنوعة وفعالة منذ البداية. شركات مثل "نورسك هايدرو" كان لها دور رئيسي في تطوير وتشكيل عمليات النفط في البلاد، وهذا الدعم الصناعي ساعد في بناء صلات وثيقة بين قطاع النفط والصناعات الوطنية الأخرى، بوجود التحديات المحلية والدولية، استفادت الصناعة الملاحية من فرص النمو الجديدة، وقدمت سفناً متخصصة لعمليات الحفر والتنقيب الزلزالي. كما ساهم اكتشاف النفط في بحر الشمال في تطور صناعة التجهيزات النفطية، سلطت الحكومة الترويجية الضوء على دعم الصناعة المحلية للمشاركة في عمليات النفط، وأخذ ذلك في الاعتبار في جولات التراخيص. كما شجعت على التحالفات بين الشركات الترويجية والدولية لتسريع اكتساب الخبرة والكفاءة في قطاع النفط. وزارة النفط تعمل على وضع السياسة النفطية واقتراح التشريعات بالتعاون مع وزارات أخرى، بينما تقوم مديرية النفط الترويجية بمراقبة ومتابعة عمليات النفط بشكل مستقل، وتقديم تقارير للتقييم. شركة النفط الوطنية في الترويج (ستاتويل) تلعب دورًا هامًا في إدارة المصالح التجارية للنفط وتقديم التقارير للحكومة والبرلمان لتقييم تأثير عملياتها التجارية. (www.nbim.no/en/the-fund/about-the-fund.pdf)

الشكل (6) مخطط يوضح الإدارة الرشيدة لصناعة النفط في النرويج



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Norges Bank Investment Management)

<https://www.nbim.no/en/the-fund/about-the-fund>

يلاحظ من خلال الشكل (6) ان اتخاذ القرارات على المستوى العلوي في النرويج هو من مسؤولية مجلس الوزراء أو السلطة التنفيذية، وهو المسؤول عن تنسيق سياسة الدولة بناءً على توصيات الوزارات المختلفة. على المستوى الوزاري تتولى وزارة المالية مسؤولية التخطيط الاقتصادي الموحد للبلاد بالتشاور مع الوزارات المختصة، بينما يتم اعتماد القرارات بشكل جماعي في مجلس الوزراء. تتعاون وزارة النفط مع وزارة المالية لوضع خطط صناعة النفط، بينما يتم تنفيذ الخطط بالتشاور المستمر مع وزارة المالية. كما أن المشاركة الفعالة لوزارة المالية في تخطيط الصناعة النفطية ساعدت في حماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات الخارجية المحتملة لصناعة النفط، وتولت وزارة الصناعة والموارد المعدنية إدارة شؤون النفط بعد بدء دورة التراخيص الأولى عام 1965، لكن الدولة قررت تشكيل وزارة خاصة تجمع بين شؤون النفط والطاقة عام 1978. تتولى هذه الوزارة وضع السياسات النفطية واقترح التشريعات ووضع خطط عمليات النفط ومنح الامتيازات بالتعاون مع بقية الوزارات وتتولى شركة (ستاتويل) المهام التجارية للنفط وتساعد الحكومة في تنفيذ سياساتها النفطية على المستوى التشغيلي، وتتعاون مباشرة مع حاملي التراخيص الآخرين. تقدم الشركة تقارير للحكومة والبرلمان لتتبع تأثيرها على العمليات التجارية. تم إنشاء مديرية النفط النرويجية (NPD) لتحويل بعض مهام المراقبة إلى وكالة مستقلة تقنيًا وموضوعيًا تحت وزارة النفط. كما تم تقسيم المديرية إلى هيئتين منفصلتين: الأولى للعناية بإدارة مصادر النفط تحت وزارة النفط، والثانية لرعاية أمور السلامة والصحة والبيئة. وتقوم



دائرة خاصة في وزارة المالية بجمع وتدقيق إيرادات النفط المختلفة، مستندة إلى الخبرات التقنية المتوفرة في الجهاز الحكومي، وخاصة في الوزارة ومديريات النفط النرويجية والتي استحدثت لهذا الغرض (Norwegian Petroleum Directorate) ثانياً: التجربة الاماراتية :

قبل نصف قرن، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تعتمد بشكل رئيسي على قطاعات مثل تجارة اللؤلؤ والتجارة البحرية والزراعة، لكن في أوائل السبعينيات، شهدت الدولة تحولاً هاماً نحو التنمية الاقتصادية. تأسس الاتحاد وانتعش صناعة النفط والتصدير ساهم في تحقيق ازدهار اقتصادي كبير في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية. استثمرت الدولة عائدات النفط في تطوير البنية التحتية والاجتماعية، واعتمدت على قطاع النفط والغاز كركيزة أساسية للاقتصاد. سياسة الدولة اعتمدت على اقتصاد السوق وحرية الاقتصاد، وتميزت بالمرونة على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما جعلها تتناسب مع المعايير العالمية للممارسات الاقتصادية. استخدمت الدولة إيراداتها النفطية بحكمة لدعم التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو، ونتج عن ذلك بنية اقتصادية قوية وقطاعات حيوية ومتطورة. تميزت السياسة الداخلية بالتكامل والمرونة، واتسمت بالانسجام مع المعايير الاقتصادية العالمية، وضمنت حرية التجارة الخارجية والاستثمار وفقاً للقوانين الاقتصادية، مما ساهم في بناء بنية تحتية متطورة تُعد من بين أحدث الهياكل في العالم من حيث الكفاءة والتقدم. (وزارة الاقتصاد الاماراتية، 2021)

بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة، أصبحت الإمارات لاعباً اقتصادياً استراتيجياً على المستوى العالمي، مما أدى إلى تحسن جميع المؤشرات الاقتصادية في الدولة. وتمثلت هذه القفزات الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو قياسية وتنوع مصادر الدخل، بالتركيز على قطاعات اقتصادية متعددة مثل الصناعة والسياحة والتجارة والنقل والاتصالات والطاقة والقطاع المالي. فضلاً عن ذلك، تواصلت جهود الدولة في تعزيز الطاقة المتجددة وتحويل اقتصادها بعيداً عن الاعتماد الكلي على الهيدروكربونات. ورغم أن الإمارات تُعتبر ثالث أكبر دولة منتجة للنفط الخام في منظمة أوبك، فإنها ما زالت تسعى إلى تعزيز قطاعات اقتصادية أخرى. بالنسبة لاحتياطيات النفط، تمتلك الإمارات احتياطيات مؤكدة تصل إلى 111 مليار برميل، حيث تتركز 96% منها في إمارة أبوظبي، مما يجعلها في المركز السادس بين الدول الأكثر امتلاكاً لاحتياطيات نفطية في العالم. وتُمثل هذه الاحتياطيات نحو 7% من إجمالي احتياطيات النفط المؤكدة حول العالم، ونحو 8.9% من إجمالي كامل احتياطيات أوبك. أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فتقدر الاحتياطيات المؤكدة بحوالي 8,200 مليار متر مكعب، في حين يبلغ الإنتاج اليومي من النفط الخام حوالي 2,717 ألف برميل في اليوم لعام 2021. (OPEC, 2022.8) أصدرت توجيهات لشركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" لتسريع خطط زيادة إنتاج النفط لتصل إلى 5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2027، بدلاً من 2030 كما كان مخططاً في السابق. هذا التوجيه يهدف أيضاً إلى زيادة إنتاج خام مريان إلى أكثر من 2.5 مليون برميل يومياً بحلول العام نفسه.

تتضمن خطط أدنوك لزيادة إنتاج الإمارات من النفط تطوير حقول نفطية عملاقة وتوسيع أسطول الحفارات إلى 142 حفارة بحلول عام 2024، بالإضافة إلى تحقيق نمو في قطاع خدمات حقول النفط والتركيز على المبادرات البيئية لإزالة الكربون وتحقيق الاستدامة. وعلى الرغم من استمرار اعتماد الإمارات جزئياً على إيرادات النفط، إلا أنها تبدي تنوعاً كبيراً في اقتصادها، حيث يُساهم القطاع غير النفطي بنسبة تصل إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع زيادة هذه النسبة إلى 85% بحلول 2025. تعتبر إمارة أبوظبي صاحبة غالبية احتياطيات النفط والغاز الوطنية، بينما تعد إمارة دبي المركز التجاري الرئيسي في البلاد، وتعمل الإمارات جاهدة على تنوع مصادر دخلها من خلال تعزيز قطاعات

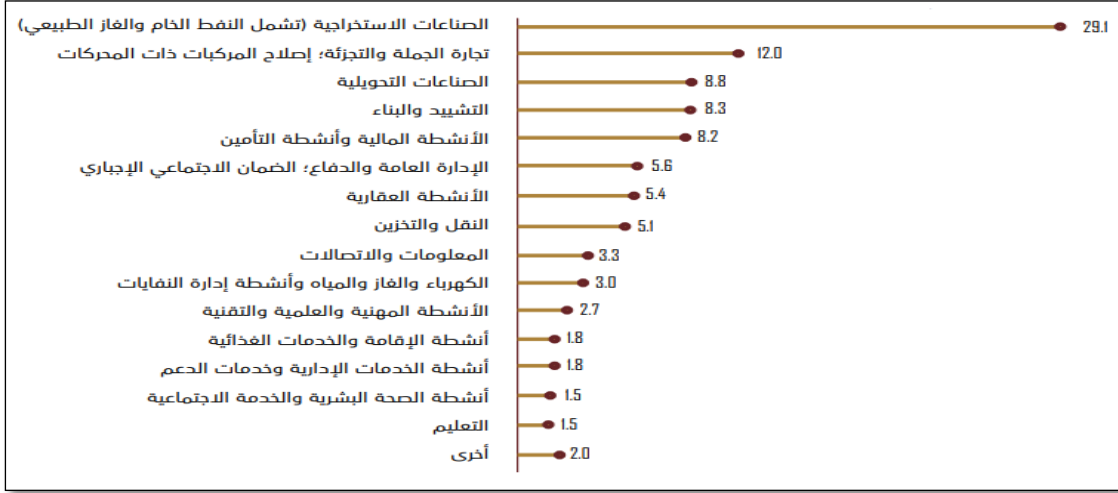
مختلفة مثل السياحة والتجارة الخارجية والخدمات المالية والعقارات. هذا التنوع الاقتصادي يساهم في تحسين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية ويحصن الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار النفط وتراجع الطلب العالمي، مما يُظهر التزام الإمارات برؤيتها لعام 2025 في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

اذ تتبع الإمارات نهجًا متقدمًا وفعالاً في حوكمة قطاع النفط، حيث يُعتبر هذا القطاع حيويًا لاقتصاد البلاد. تقوم إدارة القطاع النفطي بشكل رئيسي عبر شركة النفط الوطنية، والتي تتولى تنظيم الأنشطة النفطية في الإمارات، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة كما وتتميز الإمارات بإقامة شركات استراتيجية مع شركات نفط دولية، مما يتيح لها الحصول على الخبرات والتكنولوجيا اللازمة لإدارة القطاع بكفاءة. بالاعتماد على نهج تنوع الاقتصاد وعدم الاعتماد الكامل على النفط، مما يعزز استدامة الاقتصاد وتوزيع العائدات بشكل متوازن. ويتم تخصيص جزء من عائدات النفط لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحافظ شركات النفط في الإمارات على مستوى عالٍ من الشفافية والحوكمة ملتزمةً بمعايير دولية في إدارة أعمالها مما يُعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق أقصى قيمة مضافة من النفط، وتُعتبر الإمارات من الدول الرائدة في تنوع اقتصادها بالاستثمار في قطاعات أخرى مثل السياحة والطاقة المتجددة والتكنولوجيا، ما يعزز مقاومة الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط. كما وتولي الشركات النفطية في الإمارات اهتمامًا كبيرًا بتحقيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مع التركيز على ممارسات الاستدامة والحفاظ على التوازن بين استخدام الموارد الطبيعية والبيئة. ([atlas.fgic.gov.ae](http://atlas.fgic.gov.ae))  
**/Eco/OilAndGasEconomy)**

يعكس نهج دولة الإمارات في حوكمة قطاع النفط رؤية استراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة، واهتمامها بالتنوع الاقتصادي والابتكار من أجل تحقيق التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة. مع اعتمادها على النفط كقطاع رئيسي، أدركت الإمارات الحاجة إلى تقليل اعتمادها على هذا القطاع بسبب المخاطر المحتملة الناتجة عن التقلبات في أسواق النفط. اذ نجحت الإمارات في تنوع اقتصادها بشكل كبير، حيث طورت قطاعات اقتصادية غير نفطية مثل الصناعة والسياحة والتجارة والخدمات والطاقة المتجددة والاتصالات والقطاع المالي. تسهم هذه القطاعات بشكل كبير في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد وتنوع مصادر الدخل. وشهدت الإمارات إنجازات اقتصادية هامة في عام 2022، حيث تجاوزت التجارة الخارجية غير النفطية حاجز التريلينيون درهم لأول مرة، مسجلة 2.23 تريليون درهم بزيادة نسبتها 17%. كذلك سجلت عمليات إعادة التصدير نموًا بنسبة 14%، وبلغت 614.6 مليار درهم، بينما سجلت واردات الإمارات رقمًا قياسيًا جديدًا بلغ 1252.4 مليار درهم بزيادة نسبتها 22%. وفي مجال التنمية المستدامة، قادت الإمارات جهودًا فعالة لتنوع مصادر الطاقة وتحقيق الاستدامة البيئية من خلال مشروعات مثل مدينة "مصدر" ومحطة شمس (1) للطاقة الشمسية، والتي تعد من أكبر وأهم المشاريع في هذا المجال وحقق الناتج المحلي الإجمالي للإمارات في عام 2022 نموًا بنسبة 7.9% ليصل إلى 1.62 تريليون درهم بالأسعار الثابتة. أما الأسعار الجارية، فقد بلغت 1.86 تريليون درهم، بزيادة قدرها 22.1% مقارنة بالاعوام السابقة ومن خلال هذه الجهود التنوعية، تمكنت دولة الإمارات من تحقيق تحول ناجح في تقليل الاعتماد على النفط بصورة جزئية مع تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومزدهرة. (وزارة المالية الإماراتية، [mof.gov.ae/fdmo-uae-eco.2022](http://mof.gov.ae/fdmo-uae-eco.2022))

شكل (7)

يوضح مساهمة القطاعات الإنتاجية بالنتائج المحلي الإجمالي لعام 2020



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء ووزارة الاقتصاد (2021) <https://www.moec.gov.ae>

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 ركودًا بمعدل (6.1- %) مقارنة مع نمو بلغ 3.4 % في عام 2019. وجاء هذا التراجع في الناتج الحقيقي في عام 2019 نتيجة انكماش الناتج غير النفطي بمعدل (6.2- %) وانكماش الناتج النفطي بمعدل (6.0- %) وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2020 (358.23) مليون دولار. ويلاحظ من بيانات الشكل (7) ان مساهمة القطاعات الاقتصادية في الانكماش الاقتصادي لعام 2020، وبسبب تفشي فايروس كورونا "COVID-19" فقد ساهمت القطاعات غير النفطية بالنسبة الأكبر والبالغة (4.3%) من الانكماش الإجمالي في الناتج المحلي والبالغ (6.1- %) بينما ساهم القطاع النفطي بمساهمة سلبية بمقدار (1.8- %) ومن بين القطاعات غير النفطية، ساهم قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" بنسبة (1.7- %) ، والنقل والتخزين بحوالي (1.0- %) في حين شكلت نسبة التشييد والبناء بحوالي (1.0- %). وساهمت قطاعات "التشييد والبناء" والأنشطة العقارية" و" الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية" و" أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية" مجتمعة بمقدار (1.0- %) من الانكماش في الناتج الحقيقي. وفي المقابل، ساهمت بعض القطاعات مساهمات إيجابية في الناتج، كان من أبرزها قطاع أنشطة الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية، والمعلومات والاتصالات، والإدارة العامة والدفاع، حيث ساهمت مجتمعة بحوالي (0.3- %). وعلى الرغم من التداعيات السلبية لجائحة (كوفيد-19) على الاقتصاد الوطني الإماراتي من انخفاض الطلب الكلي، وتراجع في أنشطة أغلبية القطاعات الاقتصادية، إلا أنه هناك بعض القطاعات استفادت أثناء الجائحة. ومن أبرز هذه القطاعات قطاع المعلومات والاتصالات، حيث تضاعف النمو في هذا القطاع ليبلغ (4.3%) لعام 2020، مقابل نمو (2.7%) لعام 2019 وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة والحراثة وصيد الأسماك، الذي سجل نموًا ملحوظًا بمعدل (6.9%) مقابل نمو (3.8%) في عام 2019 و(قطاع الإدارة العامة والدفاع الضمان الاجتماعي الإجباري) الذي نما بمعدل (1.7%) في عام 2020، مقابل (0.1- %) في عام 2019. وحقق كل من قطاع الصحة وقطاع التعليم معدلات نمو إيجابية (2.8%) على التوالي. كما في عام 2020

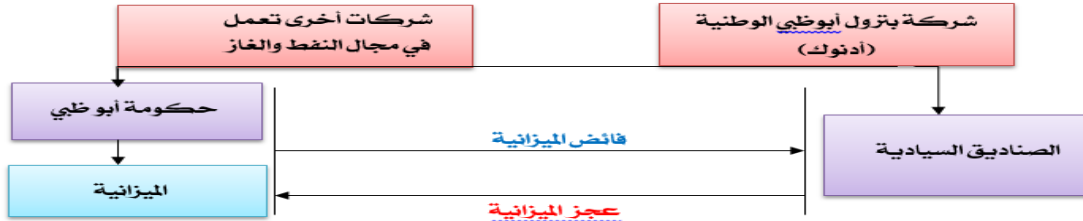
بلغت (6.7%) و استطاع قطاع الصناعة التحويلية أن يحافظ على استقرار نشاطه وتحقيق معدل نمو إيجابي طفيف (0.2%)

#### 1- دور الصناديق السيادية في الاقتصاد الإماراتي :

استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز القوة المالية-الاستثمارية لمختلف صناديقها السيادية من خلال استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة فيما بين مختلف الإمارات، فقد اتبعت الدولة الإماراتية استراتيجية تكثيف الصناديق السيادية وتقسيم استثماراتها بحسب القطاعات الاقتصادية؛ فقد تعددت صناديق الثروة السيادية لتضم، جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) بقيمة (993 مليار دولار)، ومبادلة للاستثمار (MIC) بقيمة (138 مليار دولار)، ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية (ICD) بقيمة (341 مليار دولار)، وجهاز الإمارات للاستثمار (EIA) بقيمة مالية (87 مليار دولار) وأبو ظبي القابضة (190 مليار دولار)، وأخيراً الشارقة لإدارة الأصول (SAM) بقيمة (1.9 مليار دولار) لعام 2022. (SWFI,2023.3) يتضح من القيمة المالية المرتفعة لصناديق الثروة السيادية في الإمارات أهمية دورها في دعم التدفق النقدي وتنوع مصادر الدخل، مما يعزز قوة واستقرار الاقتصاد المحلي. تمثل أصول هذه الصناديق حوالي 15% من إجمالي الأصول السيادية عالمياً، مما يمنح الإمارات مكانة رائدة على مستوى العالم. وفقاً لتصنيفات معهد صناديق الثروة السيادية العالمي، تحتل الإمارات المركز الثالث عالمياً والأول إقليمياً وعربياً من حيث أصولها السيادية. إذ تعتمد صناديق الثروة السيادية الإماراتية بشكل رئيسي على فوائض صادرات النفط والموارد الطاقية كمصدر للعائدات المالية. يعمل جهاز أبوظبي للاستثمار بشكل مستقل عن حكومة إمارة أبوظبي، ويُدَار من قبل العضو المنتدب الذي يتمتع بالمسؤولية القانونية عن قرارات الاستثمارات. يُضمن الجهاز تزويد حكومة أبوظبي بالموارد المالية اللازمة عند الحاجة، خاصة خلال فترات الضعف في أسعار السلع الأساسية، لضمان رفاهية الإمارة.

#### الشكل (6)

مخطط يوضح مصدر التمويل الحكومي للصناديق السيادية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على . [Adia 2015 Review](http://www.adia.ae/media/azure/adia/media/adia_review_2015) . Abu Dhabi Investment Authority . P15 متاح على الموقع الرسمي: [www.adia.ae/media/azure/adia/media/adia\\_review\\_2015](http://www.adia.ae/media/azure/adia/media/adia_review_2015)

كما ويلاحظ من خلال الشكل (8) ان مصدر الأموال وسحوبات الأموال تقوم حكومة أبوظبي بتزويدنا بالأموال الفائضة بشكل دوري لمتطلبات ميزانيتها والتزاماتها التمويلية الأخرى وقد سبق أن ذكرنا أن تعدد الصناديق السيادية في الإمارات يأتي تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للاستثمار العمومي، التي تقوم على التناسق والتقسيم القطاعي فيما بينها وفيما يلي نوضح اهم ثلاث صناديق سيادية لها دور كبير في تنوع الاقتصاد الاماراتي .

#### أ- جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) Abu Dhabi Investment Authority

جهاز أبوظبي للاستثمار "أديا" هو صندوق سيادي يعتبر من أقدم المؤسسات الحكومية للاستثمار في الإمارات وعلى مستوى عالمي، تأسس في عام 1976 لزيادة الرفاهية الوطنية وتعزيز التنمية الاقتصادية. يُعد "أديا" رابع أكبر صندوق سيادي في العالم بقيمة تقارب 993 مليار دولار، ويتمتع بإدارة مستقلة عن حكومة أبوظبي. ويعتمد الصندوق على استراتيجية استثمارية متنوعة محليًا وعالميًا، مع تركيز على التكنولوجيا والابتكار، وقد حقق عوائد مالية كبيرة بنسبة 20.9% بعد جائزة كوفيد-19. يستثمر الصندوق في مجموعة متنوعة من المجالات مثل التكنولوجيا والبنية التحتية، من بين أبرز استثمارات "أديا" شراء حصص في شركات كبيرة مثل "سيمبرا إنرجي" و"ميدلاين إنديستريز"، كما انخرط في علاقات تحالف مع مجموعات عالمية. وفي مايو 2022، اعترف الصندوق شراء 10% من أسهم شركة تمويل الإسكان بالهند (HDFC) بقيمة 24.09 مليون دولار. بفضل هذه الاستثمارات، يساهم الصندوق في تعزيز القدرة التنافسية للإمارات وتعزيز قيمتها الاستثمارية، ويرفع أهمية مشاريعها الابتكارية لدى المستثمرين المحليين والدوليين. (Young,2020.108)

#### ب- شركة مبادلة للاستثمار (MIC) Mubadala Investment Company

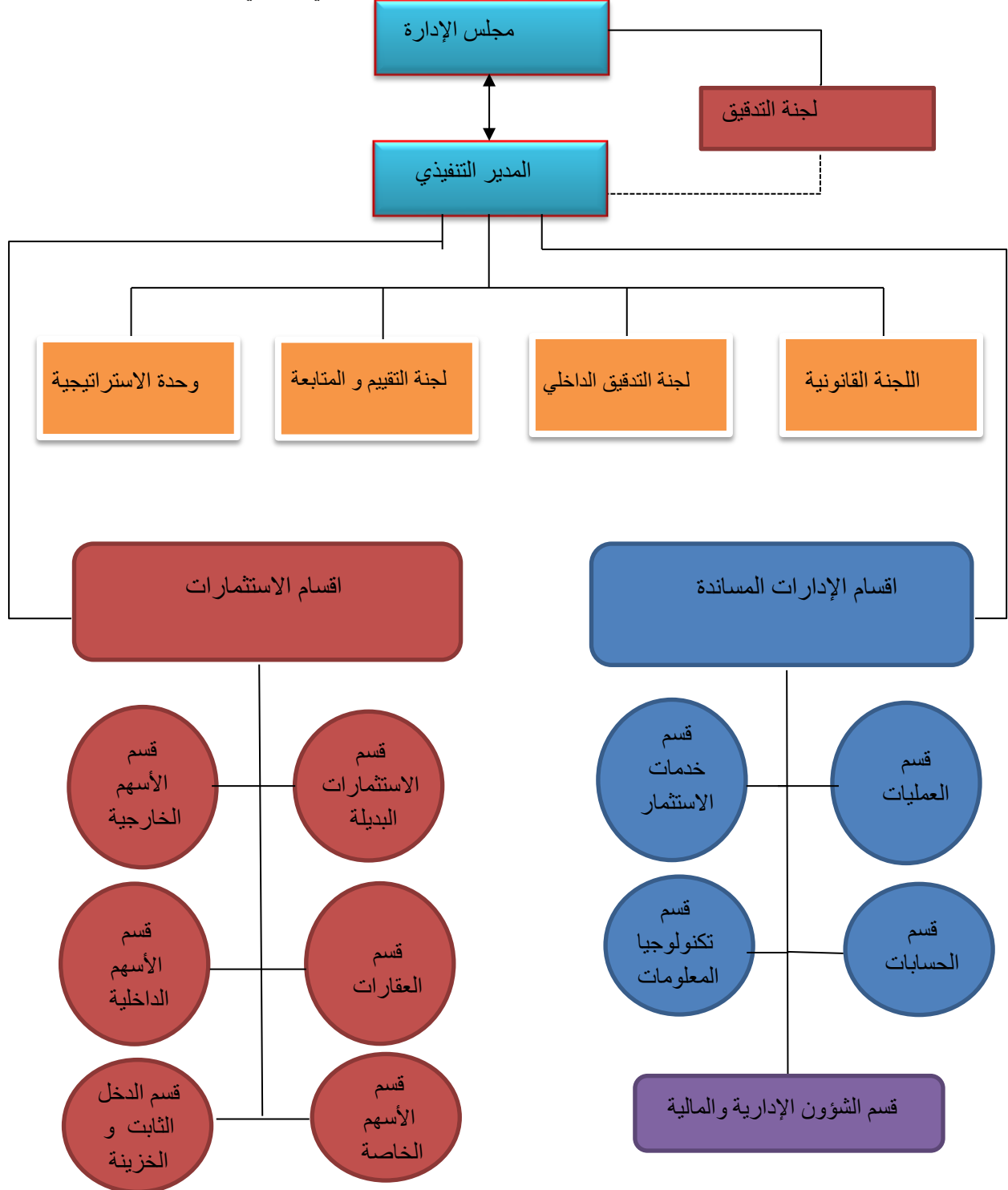
شركة مبادلة للاستثمار هي صندوق سيادي تابع لإمارة أبوظبي، تأسست في عام 2002، وتدير محفظة استثمارات متنوعة في أكثر من 50 دولة، مع حصص في قطاعات مختلفة مثل الإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة. يرأسها حاليًا رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد.

تزداد أهمية مبادلة منذ اندماجها مع شركة الاستثمارات البترولية الدولية (إبيك) في عام 2017، مما جعلها شركة سيادية استثمارية حكومية. في عام 2020، استحوذت مبادلة على حصة بقيمة 2.1 مليار درهم إماراتي في شركة أسبر للبنية التحتية في هولندا، وانضمت إلى مبادرة التحالف العالمي لصناديق الثروة السيادية "الكوكب الواحد" لدعم مبادئ الحفاظ على البيئة والمناخ. حققت الشركة نجاحات كبيرة في استثماراتها، مثل صفقة "غلوبل هيلثكبر أوبورتونيتيز" في قطاع الرعاية الصحية، وتحقيق عائدات مالية كبيرة في قطاعات متنوعة مثل الخدمات المالية والشركات الخاصة والشركات الناشئة والمجال الفضائي والطائرات. (Deakin,2022.5)

#### ج- مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية

تأسست مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية في عام 2006، وهي صندوق سيادي حديث التأسيس ولكنه رائد تعتمد عليه حكومة دبي بشكل كبير. تدير المؤسسة محفظة استثمارات شاملة محليًا ودوليًا، تبلغ قيمتها حوالي 341 مليار دولار لعام 2022، وتدعم التنوع الاقتصادي في إمارة دبي تلعب المؤسسة دورًا حيويًا في تعزيز التطوير الحضاري والاقتصادي في دبي من خلال دعم الشركات المحلية والاستثمارات التجارية، وتعتمد استراتيجيات استثمار عالمية مبتكرة تركز على تحديث الاقتصاد المحلي ودعم القطاعات الواعدة. تستثمر المؤسسة في مجموعة متنوعة من القطاعات مثل الخدمات المالية والمصرفية، المواصلات، الضيافة والترفيه، العقارات والبناء. وترتكز أيضًا على الفرص المحلية مثل الصفقات العقارية، بما في ذلك إنشاء مجمع سكني في أنغولا. حققت المؤسسة ارتفاعًا بنسبة 78% في أرباحها الصافية عام 2021، مما انعكس إيجابًا على اقتصاد دبي بعد جائزة كوفيد-19. وتدير المؤسسة أيضًا أصولًا في مؤسسات مالية هامة وتمتلك حصصًا كبيرة في سوق دبي المالية وناسداك دبي. تركز المؤسسة على الاقتصاد المحلي وتعزيز الرفاهية والتطور الاقتصادي لدبي، وتستخدم إمكاناتها لتعزيز التنمية المستدامة والتحول الاقتصادي في الإمارة. (سميح،2022.6)

الشكل (9) الهيكل التنظيمي لأدراه الصندوق السيادي أبوظبي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Abu Dhabi Investment Authority (2009), Adia Review .P 176

### ثالثاً: آليات تطبيق الحوكمة في القطاع النفطي العراقي.

تشكل العائدات النفطية مصدراً حيوياً للاقتصاد العراقي، لذا فإن تحقيق حوكمة فعّالة في توزيع هذه العائدات بشكل عادل أمر حيوي لتحسين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، تواجه حوكمة العائدات النفطية تحديات، منها انعدام الشفافية والفساد، مما يؤثر سلباً على توزيع العائدات ويقلل من فعالية الإنفاق الحكومي. كما أن الاعتماد الكبير على عائدات النفط يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات السعرية. تتفاقم التحديات أيضاً بسبب الافتقار إلى القدرات الإدارية والرقابية، ونقص الخبرة في الإدارة المالية والتدقيق، فضلاً عن تعقيد صناعة النفط نفسها. ويزيد عدم الاستقرار السياسي والصراع في العراق من صعوبة جهود الشفافية والمساءلة. يتطلب التصدي لهذه التحديات إصلاحات قانونية، وتعزيز المؤسسات، وتبني أفضل الممارسات الدولية. ويمكن أن تساهم الإصلاحات السياسية والتعاون الدولي في تحسين إدارة العائدات النفطية وتعزيز الاستقرار.

ويرى الباحث ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات لتعزيز المراقبة والشفافية، وكذلك إنشاء غرفة رقابية محوسبة تضم فريقاً دولياً للإشراف على جميع العمليات. هذه الإجراءات ستساعد في تحسين إدارة العائدات النفطية وتطوير القطاع من خلال الآتي:

أولاً: إنشاء أنظمة إلكترونية رقابية على مراحل الصناعة النفطية في العراق لضمان تحقيق الحوكمة.

إنشاء أنظمة إلكترونية ورقابية على مراحل الصناعة النفطية في العراق يعد خطوة حاسمة لضمان تحقيق الحوكمة بشكل فعّال وزيادة الشفافية في إدارة العائدات النفطية وهناك عدة برامج ومبادرات تُعنى بحوكمة الصناعة النفطية وإدارة العائدات النفطية في مختلف مراحلها وتُعتبر هذه البرامج والمبادرات أدوات هامة لتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، وضمان توزيع عادل للعائدات وأهم هذه البرامج والمبادرات تأتي في مقدمتها:

أ- مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية (EITI): Publish What You Pay (PWYP)

المبادرات الدولية مثل "Publish What You Pay" تهدف إلى تعزيز الشفافية في قطاعات الاستخراج، مثل الصناعة النفطية، من خلال دعم الكشف عن البيانات المالية المتعلقة بالإنتاج والعائدات. في العراق، تم إنشاء إطار قانوني ولوائح تنظيمية لتحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة توزيع عائدات النفط، ومن بين هذه الإجراءات قانون النفط والغاز والانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI). على الرغم من وجود هذه الأطر القانونية واللوائح، إلا أن التنفيذ الفعّال لا يزال يواجه تحديات. تسعى مبادرات مثل "Publish What You Pay" إلى تحقيق شفافية أكبر في القطاع، مما يشجع الحكومات والشركات على نشر معلومات حول الدفعات والعائدات، وتشجيع الحوار بين القطاعين. العراق يواجه تحديات في تحقيق متطلبات هذه المبادرات، خصوصاً فيما يتعلق بالشفافية والكشف عن الحسابات في القطاع النفطي، ومن الضروري العمل بجدية لتحقيق متطلبات هذه المبادرات لضمان استخدام الأموال بطريقة فعّالة ونزيهة، وهو أساس لبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين.

ب- معهد مراقبة الإيرادات (OSI) Revenue Watch Institute

مبادرة "رصد إيرادات العراق" التي أطلقها جورج سوروس من معهد المجتمع المفتوح (Open Society Intuit)، تهدف إلى ضمان إدارة الإيرادات النفطية بشفافية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي وتشكيل سلطة الائتلاف المؤقت. المبادرة تعمل على مراقبة صناعة النفط في العراق لضمان إدارتها وفق أعلى معايير الشفافية وضمان توجيه الفوائد للشعب

العراق. تسعى لتجنب التحديات المتعلقة بالفساد وسوء استخدام السلطة السياسية وتعزيز الشفافية والمساءلة. تهدف المبادرة أيضًا إلى تعزيز مؤسسات شفافة ومسؤولة في العراق لضمان إدارة نزيهة لإيرادات النفط والغاز الطبيعي. الولايات المتحدة ينبغي أن تدعم هذه المبادرة بوضع قوانين تضمن الشفافية بشأن إيرادات النفط العراقية، مما يساهم في تحسين استقرار العراق الديمقراطي وتقوية الحماية من الفساد وتعزيز الرقابة العامة. لكن المبادرة واجهت تحديات في النشر بسبب إغلاق الموقع بعد نشر تقريرين فقط خلال فترة معينة، لذا ينبغي تشكيل لجان والعمل بشفافية لتحقيق أهداف المبادرة بصورة كاملة ومستمرة. ([opensocietyfoundations.org](http://opensocietyfoundations.org)). وعليه يجب تشكيل اللجان ومخاطبة الجهات ذات العلاقة والعمل بكل وضوح وشفافية لتحقيق عمليات الرصد بصورة شفافة.

ج- أصحاب المصلحة الرئيسيون في حوكمة توزيع عائدات النفط في العراق يشملون الحكومة العراقية والمؤسسات الحكومية مثل وزارة النفط ووزارة المالية والمؤسسة العامة لتسويق النفط، وكذلك الشركات والمستثمرون الدوليون الذين يشتركون في صناعة النفط. يلعبون دورًا حاسمًا في ضمان الشفافية والمساءلة من خلال عقود التنقيب والإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تلعب منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام دورًا مهمًا في دعم الشفافية ومراقبة توزيع عائدات النفط ورفع مستوى الوعي بين الجمهور.

د- تقوم التكنولوجيا بدور حاسم في تحسين الشفافية والمساءلة في توزيع عائدات النفط في العراق. يمكن لاستخدام المنصات الرقمية والأنظمة عبر الإنترنت تبسيط عملية جمع وإدارة العائدات وإعداد التقارير بشكل أكثر فعالية. ومن خلال تقنية الـ Blockchain، يمكن تسجيل المعاملات بشكل آمن ولا مركزي، مما يساهم في زيادة الشفافية ومنع التلاعب في البيانات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتقنية أن تسهل مشاركة المواطنين في إدارة توزيع العائدات من خلال البوابات الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول التي تمكنهم من الوصول إلى المعلومات والإبلاغ عن الفساد. باستخدام التكنولوجيا بشكل فعال، يمكن للعراق تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة توزيع عائدات النفط بشكل كبير. ويمكن ذلك من خلال:

#### 1- نظام إدارة المعلومات:

العمل على إنشاء نظام إلكتروني متكامل لإدارة المعلومات الخاصة بالإنتاج النفطي والصادرات وتضمين واجهة مستخدم سهلة الاستخدام لتسهيل عمليات حساب إدخال البيانات واسترجاعها وتضمين قاعدة بيانات موحدة تجمع بين مختلف الجوانب الفنية والمالية لعمليات الصناعة الشركات المتخصصة و تُستخدم أنظمة (SAP) و (Oracle) لإدارة المعلومات والبيانات في مراحل الاستخراج والإنتاج ويتم استخدام أنظمة (ERP) (نظام تخطيط موارد المؤسسة) ونظم إدارة الوثائق لتنظيم ومشاركة المعلومات بشكل فعال ويتضمن:

#### أ- إنشاء نظام مراقبة الإنتاج وتتبع الصادرات:

تنفيذ نظام إلكتروني لمراقبة ورصد الإنتاج النفطي والتحقق من التزام الشركات بالحدود المحددة واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم الإنترنت لرصد حالة البنية التحتية والمعدات وتطبيق نظام يسمح بتتبع ومراقبة عمليات التصدير بدقة وتكامل نظام مع شركات الشحن والجهات الجمركية لتوثيق وفحص الشحنات بشكل دقيق وان نظام مراقبة الإنتاج يمكن الاستعانة بالشركات الاجنبية المتخصصة يتم تكامل نظم المراقبة الآلية مع أنظمة (SCADA)



نظام التحكم في عمليات الإنتاج والتوزيع) من قبل شركات مثل Honeywell و Siemens كما هو الحال في الامارات والنرويج ودول أخرى تعتمد هذه الأنظمة كذلك تكنولوجيا (IoT) اذ تستفيد الشركات من هذه الأجهزة وأنظمة التحكم عن بعد لمتابعة الإنتاج وضمان كفاءة العمليات اما فيما يخص نظام لتتبع الصادرات فهناك شركات متخصصة بعملية تتبع الشحنات والتفريغ ويتم استخدام أنظمة الشحن والتخزين المتقدمة من قبل شركات مثل DP World و GulfTainer.

ب- العمل بنظام إلكتروني للتراخيص والعقود متمثلة بإنشاء منصة إلكترونية لتقديم ومعالجة طلبات التراخيص والعقود بشكل سريع وفعال وتضمن آليات رقابية للتحقق من تنفيذ العقود ومتابعة تقدم المشاريع. يتم تنفيذ نظام شامل لإدارة العائدات يتضمن تكامل نظام لتتبع وتحليل تدفق الإيرادات بانتظام، وتشكيل آليات للمراجعة المستقلة للتحقق من دقة الإعلانات المالية، وتشكيل لجان مراقبة مستقلة. يمكن استخدام أنظمة إدارة العائدات المتقدمة من قبل شركات مثل Schlumberger و Halliburton لتحليل العائدات وتحديد الفرص لتحسين الكفاءة المالية، باستخدام تقنيات البيانات الضخمة وأنظمة الذكاء الأعمال. لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة توزيع العائدات، يستفيد العراق من تجارب دول مثل النرويج وكندا وغانا التي نجحت في تنفيذ أنظمة قوية لإدارة عائداتها النفطية بشفافية، من خلال إنشاء صناديق ثروة سيادية وهيئات تدقيق مستقلة وآليات للتدقيق العام. يمكن للعراق تكييف وتنفيذ آليات مماثلة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة توزيع العائدات النفطية باستفادة من هذه النماذج الناجحة.

2- نظام لمكافحة الفساد: قد تتعاون الحكومة مع شركات استشارية متخصصة في مكافحة الفساد وتحسين النزاهة وتعزيز التكنولوجيا باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات الضخمة لرصد ومكافحة الفساد والمشاركة المتكاملة بين الشركات المتخصصة واستخدام التكنولوجيا في تعزيز فعالية أنظمة صناعة النفط والغاز في ضمان تحقيق أهداف الحوكمة والشفافية وتكامل نظام إلكتروني للإبلاغ عن الفساد وتتبع التحقيقات وتعزيز حماية الشهود وتقديم حوافز للإبلاغ عن الممارسات غير القانونية إضافة الى تأمين الأنظمة بوسائل أمان عالية لضمان حماية البيانات الحساسة وتطوير إجراءات أمان تحد من مخاطر التسلل والهجمات الإلكترونية.

### 3- التدريب والتوعية:

توفير تدريب مستمر للعاملين على الأنظمة لضمان فهمهم الكامل للإجراءات والضوابط. حملات توعية للمواطنين حول أهمية هذه الأنظمة والدور الذي يلعبونه في تحقيق التنمية المستدامة تطبيق هذه الأنظمة يسهم في تعزيز الحوكمة والشفافية في صناعة النفط العراقية، ويحد من فرص حدوث الفساد وتحسين إدارة العائدات النفطية بشكل فعال.

### ثانياً: أهمية حوكمة العائدات النفطية في العراق :

ان حوكمة العائدات النفطية في العراق تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفساد و حوكمة العائدات النفطية ذات أهمية كبيرة نظراً لتأثيرها الشديد على الاقتصاد الوطني واستقرار البلاد اذ تسهم الأهمية من خلال الاتي:

أ- يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط، التي تمثل 95% من إجمالي الإيرادات الحكومية، مما يجعل تحقيق الاستقرار الاقتصادي أمراً حيوياً. يمكن تحقيق ذلك من خلال حوكمة فعالة للعائدات النفطية،

مما يساهم في تطوير استراتيجيات اقتصادية فعالة وتعزيز استقرار الاقتصاد وتوفير الموارد للمشاريع التنموية. بالإضافة إلى ذلك، فإن توزيع العائدات النفطية بشكل عادل يساهم في تفادي التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة بين القطاعات الاقتصادية والمناطق في العراق.

ب- تحقيق متطلبات التنمية المستدامة يتطلب حوكمة فعالة لتوجيه العائدات النفطية نحو الاستثمار في المشاريع التنموية طويلة الأمد مثل البنية التحتية والخدمات العامة. يمكن لهذا النهج تعزيز التنمية المستدامة وتعميق التوازن الاقتصادي، من خلال توجيه العائدات النفطية نحو القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وهي من أولويات أهداف التنمية المستدامة.

ج- الشفافية ومكافحة الفساد تعززان حوكمة العائدات النفطية بنشر المعلومات حول جمع وإدارة وتوزيع العائدات، مما يقوي آليات المراقبة ويقلل من فرص الفساد. يضمن ذلك استخدام الأموال العامة بشفافية وفعالية، مما يزيد من الثقة في الحكومة ويساهم في بناء دولة مؤسسات قوية. ويمكن لحوكمة العائدات النفطية أن تشجع المشاركة المجتمعية في صنع القرار، حيث يتحلى المواطنون بدور مراقب في استخدام وتوجيه هذه العائدات نحو المشاريع التي تلي احتياجاتهم ومتطلباتهم، لأنها ملك لهم.

د- التنوع في الاقتصاد يقلل التبعية على النفط ويجعل الاقتصاد أكثر استدامة. إدارة العائدات النفطية بشكل جيد تحفز التنوع وتزيد من مرونة الاقتصاد. الشفافية والمساءلة تساهم في تنمية العراق، مع التعاون مع الشركاء الدوليين واعتماد أفضل الممارسات والتكنولوجيا. يجب على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في إدارة وتوزيع العائدات النفطية، لبناء مستقبل أفضل يعود بالفائدة على جميع المواطنين.

#### ثالثاً: الخطوات الأساسية لبناء صندوق الثروة السيادية في العراق:

يعد صندوق الثروة السيادية صندوق استثماري مملوك للدولة يدير الأصول المالية نيابة عن الدولة. وعادة ما تأتي هذه الأصول من عائدات الموارد مثل صادرات النفط، ولكن يمكن أيضاً توليدها من مصادر أخرى مثل الأراضي أو الأسهم أو السندات أو فوائض الميزانية العامة للدولة أو فوائض الاحتياطيات النقدية أو فوائض ميزان المدفوعات أو إيرادات عمليات الخصخصة، والضرائب أو الاستثمارات الأجنبية وتتم أصولها بالضخامة وعملها بالسيادة، وتستثمر تلك الفوائض بالأسواق المحلية أو الأجنبية أو فيهما معاً وفقاً لمعايير اقتصادية (التكلفة والعائد). (العشماوي، 2022، 3).

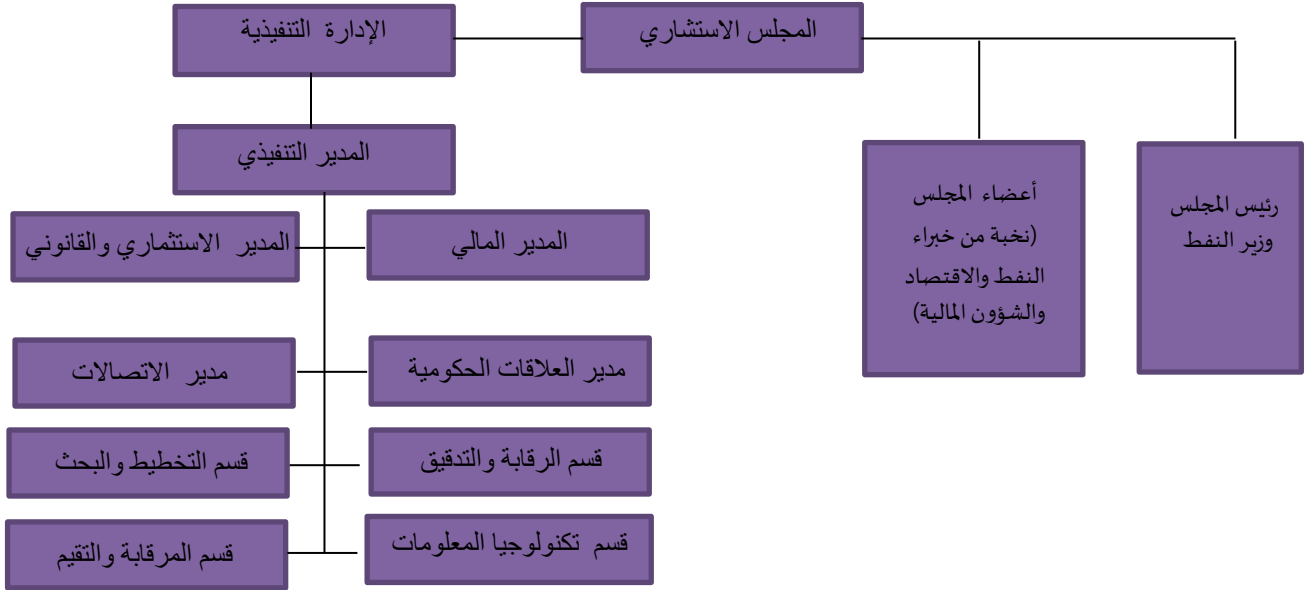
ثم يستثمر الصندوق هذه الأصول في محفظة متنوعة، بهدف تحقيق عوائد طويلة الأجل تعود بالنفع على الدولة ومن خلال إنشاء صندوق سيادي، يستطيع العراق تخصيص جزء من عائداته النفطية للاستثمارات التي من شأنها أن تولد دخلاً مستقلاً عن أسعار النفط. وسيساعد ذلك في تنوع مصادر إيراداتنا وتقليل اعتماده على النفط، مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة ويتم تحديد مصادر الإيرادات المحتملة للصندوق السيادي الخطوة الأولى في إنشاء صندوق سيادي في العراق هي تحديد مصادر الإيرادات المحتملة. وفي حين ستظل عائدات النفط تلعب دوراً هاماً، فمن الضروري استكشاف مصادر دخل أخرى لتنوع محفظة الصندوق و يمكن للعراق أن يفكر في تخصيص جزء من فائض موازنته للصندوق السيادي لتعزيز موارده المالية. وإن إنشاء صندوق سيادي هو المفتاح لفتح مستقبل أكثر إشراقاً للعراق وشعبه. ومن خلال إنشاء صندوق سيادي، يستطيع العراق إدارة توزيع عائدات النفط بشكل فعال وضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. ولن يؤدي هذا النهج المبتكر إلى تنوع مصادر دخل البلاد فحسب،

بل سيعزز أيضا الحكم الرشيد والشفافية الاقتصادية و تتمثل الخطوة الأولى في إنشاء صندوق سيادي في العراق خلال الاتي:

- 1- إنشاء إطار قانوني يحدد غرضه وهيكل إدارته والمبادئ التوجيهية للاستثمار وينبغي تصميم هذا الإطار لإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية طويلة المدى للبلاد وضمان إدارة الأموال بشكل مسؤول. ومن خلال وضع قواعد وأنظمة واضحة، يستطيع العراق منع إساءة استخدام الأموال وخلق بيئة تشجع الاستثمار الأجنبي.
  - 2- وبمجرد وضع الإطار القانوني يتم تخصيص جزء من عائدات النفط للصندوق السيادي ويتم ذلك عن طريق تحويل نسبة من الإيرادات مباشرة إلى الصندوق. ومن خلال القيام بذلك، يمكن للعراق أن يقلل تدريجياً من اعتماده على النفط والبدء في بناء محفظة متنوعة من الأصول. يمكن أن تشمل هذه الأصول استثمارات في قطاعات مختلفة مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والتكنولوجيا. ومن خلال الاستثمار في هذه القطاعات، يستطيع العراق تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيه.
  - 3- ولضمان الإدارة الفعالة للصندوق السيادي، فمن الأهمية بإمكان إنشاء مجلس إدارة مستقل يتكون من خبراء في المالية والاقتصاد والحوكمة. وينبغي أن يكون هذا المجلس مسؤولاً عن الإشراف على عمليات الصندوق، واتخاذ القرارات الاستثمارية، وضمان الشفافية في جميع المعاملات المالية. ومن خلال وجود مجلس إدارة مستقل، يستطيع العراق ضمان إدارة الصندوق بما يحقق مصلحة البلاد وشعبها. وبالإضافة إلى الحكم الرشيد، فإن الشفافية في إدارة الصندوق السيادي أمر ضروري.
  - 4- إتاحة التقارير المنتظمة عن أداء الصندوق وقراراته الاستثمارية وبياناته المالية للجمهور. وهذا من شأنه أن يعزز الثقة بين المستثمرين والمواطنين على حد سواء، مما يدل على أن أموالهم تدار بطريقة مسؤولة ولصالح الجميع وإن إنشاء صندوق سيادي في العراق لديه القدرة على إحداث ثورة في اقتصاد البلاد والتحرر من اعتمادها على النفط. ومن خلال تنويع مصادر الدخل من خلال الاستثمارات الاستراتيجية، يستطيع العراق التخفيف من المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار النفط وإنشاء أساس اقتصادي أكثر استقراراً. علاوة على ذلك، فإن الحكم الرشيد والشفافية سيجذبان المستثمرين الأجانب ويعززان النمو الاقتصادي. كما ويوفر فرصة مثيرة لتحويل اقتصاد البلاد وتقليل اعتماده على النفط. ومن خلال إنشاء إطار قانوني، وتخصيص عائدات النفط للصندوق، وضمان الحكم الرشيد، وتعزيز الشفافية، يستطيع العراق بناء مستقبل مزدهر لشعبه.
- إن إنشاء صندوق سيادي في العراق يواجه تحديات ومخاطر متعددة، منها المقاومة السياسية والمؤسسية للتغيير، وضرورة حشد الدعم من أصحاب المصلحة وضمان استقلالية الصندوق من التدخل السياسي. يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال إنشاء إطار قانوني قوي وهيكل إداري فعال. تهدف خطوة إنشاء الصندوق إلى بناء المرونة الاقتصادية للعراق وتقليل اعتماده على النفط، ويتوقع تحقيق ذلك من خلال تنويع مصادر الإيرادات والاستثمار في مختلف الأصول والقطاعات الاقتصادية. يُعتبر توزيع نسبة معقولة من إيرادات النفط على المواطنين خطوة مهمة لحل المشاكل السياسية والاقتصادية وزيادة مشاركتهم في الازدهار. فضلاً عن ذلك، يساهم الصندوق في حفظ الثروة للأجيال القادمة وتحقيق التنمية المستدامة، ويعزز الاستثمار في القطاعات غير النفطية وتطوير البنية التحتية. لكن لتحقيق هذه الأهداف، يجب أن تتبنى الحكومة العراقية سياسات مستدامة وتوفر بيئة استثمارية ملائمة. التنفيذ

الناجح للصندوق يتطلب إطارًا قانونيًا قويًا وحوكمة فعالة، ويجب على العراق التخطيط والتنفيذ الدقيقين لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وبناء مستقبل مزدهر للبلاد. ويرى الباحث بالإمكان انشاء مخطط لبناء هيكل تنظيمي لإدارة عمل الصندوق السيادي من خلال الشكل (10).

#### المخطط (10) يوضح الهيكل التنظيمي المقترح لإنشاء صندوق العراق السيادي



المصدر: من اعداد الباحث تخطيط مقترح بالاستناد الى التجارب الدولية

يوضح المخطط اعلاه الهيكل التنظيمي والإداري لصندوق سيادي استثماري أو هيئة مالية في القطاع النفطي، مقسمًا إلى عدة أقسام ووظائف رئيسية. المجلس الاستشاري يرأسه وزير النفط أو مسؤول حكومي خبير، ويضم أعضاء مختصين في مجالات النفط والاقتصاد والشؤون المالية. الإدارة التنفيذية يقودها المدير التنفيذي، المسؤول عن إدارة الصندوق وتنفيذ سياساته، بينما يتولى المدير المالي مسؤولية الشؤون المالية والمحاسبية. مدير الاستثمار يشرف على استثمار أموال الصندوق بالتعاون مع مدير العلاقات الحكومية، الذي يتفاعل مع الجهات الحكومية. مدير الاتصالات يهتم بالتواصل العام والشفافية، بالتعاون مع وحدة الرقابة الداخلية والتدقيق لضمان الامتثال. قسم التكنولوجيا والمعلومات يحسن أساليب الاستثمار بالتعاون مع فريق السياسات والتشريع لتطوير القوانين. فرق الاتصال والعلاقات العامة تعمل على تعزيز الشفافية والتواصل مع الجمهور، بينما يقيس قسم المراقبة والتقييم أثر الاستثمارات ويحسن الأداء.

رابعاً: اهداف صندوق الثروة السيادي المقترح في العراق:

أ- يعمل الصندوق على تحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز الصناعات المحلية ، كما ويهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنوع مصادر الدخل من خلال تشجيع الصناعات المحلية وتقليل الاستيرادات، كذلك يسهم في رفع معدلات التصدير وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ب- سيسهم الصندوق في تشجيع الاستثمارات العالمية ذات العوائد المناسبة بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الدولية ذات العوائد الملائمة لضمان استقرار الصندوق وزيادة رصيده، مما يعزز دور الصندوق في التنمية الاقتصادية المستدامة.

ج- بإمكان الصندوق الاسهام في تحقيق التنوع في الإيرادات والاحتياطات المالية وتجنب لعنة الموارد والأزمات المالية التي تعاني منها غالبية الدول الربية، من خلال تحقيق التنوع في مصادر الدخل وتنوع الاحتياطات المالية، والمحافظة المالية والتي يحمي الاقتصاد العراقي من التقلبات السعيرة للنفط والتخلص من صدمات النفط واستثمار عوائد الصندوق.

د- سيسهم الصندوق في توفير فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة من خلال استثمار موارد الصندوق في المشاريع الخدمية والبنية التحتية، مما يسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية الشاملة للبلد .

هـ- يهدف الصندوق الى دعم المشاريع الاستثمارية المجتمعية والبنية التحتية في العراق بهدف تحسين بيئة الاستثمار وجذب المزيد من المستثمرين، وبالتالي زيادة الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي. بالإمكان انشاء صندوق الاستقرار او صناديق الادخار للمحافظة على عائدات المورد الناضب وتحقيق الدعم المتواصل لاختلالات الموازنة وكذلك المحافظة وضمان على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

## أولاً: الاستنتاجات:

- 1- من خلال بيانات الدراسة يلاحظ الهيمنة المالية للعوائد النفطية إذ أن العوائد النفطية تشكل حوالي أكثر من 96% من إيرادات الحكومة العامة في العراق، وتعتبر هذه العوائد النفطية العامل الرئيسي في تمويل الموازنة العامة، مما يجعل الاقتصاد العراقي هشاً ومعرضاً لتقلبات السوق العالمية.
- 2- عدم وجود سياسة اقتصادية جيدة وبالخصوص (السياسية النفطية) كون القطاع النفطي مصدر إيراد البلد الوحيد بالتالي هيمنة النمط الاستهلاكي في الاقتصاد العراقي، حيث لا يزال الاقتصاد العراقي يقبع في أحادية الجانب من حيث التصدير ومتنوع من حيث الاستيرادات، مما يؤثر على الإنتاج المحلي البسيط نسبياً ويقلل من التنافسية في السوق المحلية، كون أصبحت غالبية السلع التي يتم استيرادها تشكل جزءاً كبيراً من احتياجات السوق العراقية.
- 3- هناك اسباب كبير وواضح فيما يتعلق في مؤشرات الحوكمة بجميع مؤشراتنا واحفاق الى حد ما في تطبيق الأسس والمبادئ المتعلقة بمعايير الحوكمة الدولية اذا لا يزال العراق يقبع في مستويات متدنية وبعض الفترات يكون خارج تصنيفات المؤشرات الدولية او يحصل على درجات متدنية .
- 4- يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على أداء القطاع النفطي، مما يعني أن اي انخفاضاً حاداً في أسعار النفط لفترات طويلة يمكن أن يؤدي إلى أضرار اقتصادية وربما حدوث أزمة. لذا، فإن إنشاء صندوق سيادي للعراق ضروري لضبط الإيرادات والأدخار، مما يساعد في استقرار الميزانية العامة وامتصاص الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية، وبالتالي يمكن الحكومة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية بشكل أكثر فعالية.
- 5- ادركت العديد من الدول النفطية أهمية وضرورة صناديق الثروة السيادية ودورها في التخلص من "لعنة الموارد"، وزادت أهميتها بشكل كبير خصوصاً بعد الأزمات الاقتصادية في عام 2008 بالرغم من الاعتراف بأهمية هذه الصناديق، إلا أن العراق لم يدرك أهمية هذا الصندوق ولا توجد خطوات صريحة ولا رؤية لإنشاء أي نوع من أنواع الصناديق السيادية وكذلك لم يتمكن من تصميم صندوق يمكنه التصدي من التحديات الاقتصادية والتقلبات الحادة في أسعار هذا المورد واثراً على العائدات النفطية .
- 6- تم تحديد أنماط متعددة لصناديق الثروة السيادية، وتشير التجارب الدولية إلى أهمية تنوع أنواع الصناديق، كما هو الحال في الامارات والنرويج اذ يجب أن يكون تصميم نوع الصندوق المناسب متوافقاً مع الظروف المحلية ويتمتع بالقدرات والكفاءات الفنية والقانونية المناسبة التي تدعم الاقتصاد الوطني، كما وان اقتراح الصندوق في الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الراهنة في العراق لا يكفي وحده لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اذ لا بد أن يقترن إنشاء هذا الصندوق بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية كإعادة هيكلة توزيع الإيرادات العامة بالإضافة الى محاربة الفساد الإداري والمالي وتحقيق الانضباط المالي وفق معايير الحوكمة الدولية.
- 7- خلال فترة البحث (2004 – 2022) لوحظ مواجه العراق لتحديات كبيرة في مجال حوكمة العائدات النفطية، بما في ذلك التهديدات الأمنية، والفساد، والتقلبات في أسعار النفط على المستوى العالمي فضلاً عن الاعتماد الكبير على النفط وفق الأرقام والبيانات التي تشير الى الاقتصاد العراقي ما زال يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية كمصدر رئيسي للدخل، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط ويحد من تنوع مصادر الدخل ولم توضع أي خطط استراتيجية للحد من الصدمات العالمية التي تواجه هذا القطاع.
- 8- ضعف التحكم والرقابة وازهرت التقارير والتحليلات الوجود العديد من الثغرات في نظام الرقابة والتحكم على العائدات النفطية، مما يعزز من فرص الفساد وسوء الإدارة بالتالي يجب ضرورة تحسين الحوكمة وتنوع الاقتصاد بما يتطلب تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستقبلية في العراق، وتنوع الاقتصاد للتقليل من التبعية على النفط.

**ثانياً: التوصيات :**

- 1- يجب العمل على تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة العائدات النفطية، من خلال نشر معلومات دقيقة وشفافة حول الإيرادات والإنفاق، ومحاسبة المسؤولين عن سوء الإدارة أو الفساد وكذلك تحسين نظام الرقابة والتحكم على استخدام هذه العائدات بما في ذلك تحسين الآليات الرقابية وتعزيز التدقيق الداخلي والخارجي.
- 2- ضرورة تنوع مصادر الدخل اذ ينبغي للعراق تنوع مصادر الدخل وتعزيز الاقتصاد القائم على القطاعات الأخرى غير النفطية، مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، للحد من التبعية على النفط وتعزيز المرونة الاقتصادية وتعزيز التعاون والترابط الدولي فيما يتعلق بتبادل الخبرات مع الدول الأخرى في مجال حوكمة العائدات النفطية، والاستفادة من الدروس المستفادة من تجاربها.
- 3- على الحكومة تبني التقنيات الرقمية في أنشطتها وتدريب موظفيها عليها، بالإضافة إلى تقييم كفاءتها التقنية وفهمها لاستعدادها لاستكشاف طرق عمل جديدة مع وضع خطة واضحة لتنفيذ مبادرات تنفيذ الحوكمة الإلكترونية في جميع مراحل الصناعة النفطية كما وينبغي أن تأخذ هذه الخطة في نظر الاعتبار لأتمتة الصناعة النفطية بدءاً من العقود والتراخيص ولغاية التصدير .
- 4- ضرورة حتمية وجدية لإنشاء صندوق سيادي في العراق والذي يعد أمراً بالغ الأهمية، حيث تتمثل مهمته في استثمار وتوجيه الفائض من عائدات النفط خلال فترات انتعاش الأسعار عند زيادة الطلب عليه، واستخدام أرباح الاستثمارات لسد العجز المحتمل نتيجة وقت انخفاض أسعار النفط.
- 5- يجب الاستفادة من تجربة النرويج والامارات في تطوير القطاع النفط وتطبيقها في العراق لتطوير هذا القطاع وهو ما يتطلب إرادة سياسية قوية لوضع سياسة نفطية ملائمة تعظم الاستفادة من عائدات النفط وتحقيق القيمة المضافة من خلال تطوير صناعات المشتقات النفطية واستثمار العائدات الربعية واستخدام العائدات النفطية بشكل أمثل عبر الادخار والاستثمار، وليس التصرف بها كدخل دائم.
- 6- يجب التخطيط لمواجهة نضوب النفط من خلال زيادة معدلات الادخار وتنوع مصادر الدخل، سواء عبر الاستثمار الداخلي لتعزيز فرص العمل في القطاع الخاص، أو الاستثمار الخارجي لتعزيز الاستقرار المالي
- 7- ضرورة تنوع الاقتصاد العراقي وتعزيز ودعم بقية القطاعات الأخرى، بدلاً من الاعتماد الكلي على قطاع النفط، من خلال تحفيز ودعم ومشاركة القطاع الخاص وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار وترشيد الاعتماد على الواردات بالإضافة الى تحسين الواقع الأمني والاستقرار لتعزيز مناخ الاستثمار الأجنبي، ودعم المؤسسات الأمنية .
- 8- يجب الحفاظ على البيئة وخصوصاً في مناطق الإنتاج الرئيسية مع مراعات وضع خطط للتنمية الاقتصادية، و الالتزام بالتقديرات الدقيقة لأسعار النفط وتنفيذ القوانين، وتشكيل لجان إشراف لمراقبة التنفيذ. والاستعانة او مشاركة خبراء قانونيين واقتصاديين في تنفيذ عقود جديد او وضع خطط استراتيجية تخدم واقع التنمية الاقتصادية.

## المصادر:

### أولاً: المصادر العربية

- 1- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، احصائيات لسنوات مختلفة، Financial Sector Public Budget ,Oil Revenues <https://cbi.iq> (2004-2022)
- 2- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، احصائيات لسنوات مختلفة (2004-2022). متاح على شبكة الانترنت <https://cbi.iq>.
- 3- الجابري، محمد (2001). هل يمكن الانتقال الى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف، مجلة البرلمان العربي، العدد(81)، ص51، لبنان، متاح على الرابط الالكتروني على شبكة الانترنت: [https://arabipu.org/upload/parmag/par81\\_Oct2001.pdf](https://arabipu.org/upload/parmag/par81_Oct2001.pdf)
- 4- الجبوري، محمد حسين و الكريطي، طالب حسين، و الزبيدي محمد ناجي(2014). التجربة النفطية في الترويج وامكانية تطبيقاتها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(10)، المجلد(3)، جامعة كربلاء.
- 5- حكومة الامارات (2018). البنية التحتية ورؤية الإمارات 2021، متاح على الموقع الرسمي: <https://government.ae/ar>
- 6- داود تغريد داود سلمان (2016)، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، المجلد (2)، العدد (23)، العراق.
- 7- سميح، رامي (2022) الصناديق السيادية الإماراتية قوة اقتصادية هائلة ترسخ ملاءتها المالية عالمياً، مركز البيان، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
- 8- صادق، عبد الكريم (2021). مبادئ وسمات الحوكمة الجيدة بمكوناتها الاقتصادية والسياسية والإدارية، اتحاد المصارف العربية، متاح على شبكة الانترنت: <https://uabonline.org/ar/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%>
- 9- العامري، الحاج محمد علي ابراهيم، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010
- 10- العمار، علي كريم (2021). المدخل الى حوكمة الأراضي، مركز البحوث والدراسات والنشر، كلية الكوت الجامعة، مطبعة الرفاه، الطبعة الأولى، بغداد، العراق.
- 11- العمشاي، شكري (2022). ماهية الصناديق السيادية، دائرة المالية حكومة أبو ظبي.
- 12- الغانبي، فرقد فيصل(2009). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية و في تحديد وعاء ضريبة الدخل: دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب، رسالة ماجستير، غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية.بغداد.
- 13- فيصل، فيص غازي، وعبد الرزاق ابراهيم، حذيفة ابراهيم(2022) اثر تقلبات العوائد النفطية في الموازنة العامة (دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي) مجلة المدارات، المجلد(1)، العدد(1). كلية جنات العراق للعلوم الإنسانية.
- 14- القاسم، فاروق (2012) الترويج كسبت نعمة النفط وتجنبته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على شبكة الانترنت
- 15- القاسم، فاروق (2010). النموذج الترويجي في إدارة المصادر البترولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، متاح على شبكة الانترنت: <http://nccal.org.kw>
- 16- الكايد، زهير عبد الكريم (2003). المفهوم المعاصر للإدارة المجتمعية (الحكمانية)، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على شبكة الانترنت: [https://www.sharjah.ac.ae/ar/Media/Conferences/branches\\_conf/Pages/sh](https://www.sharjah.ac.ae/ar/Media/Conferences/branches_conf/Pages/sh)
- 17- الكواري، علي خليفة (2009). الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان. 22- الجبوري، نوري محمد(2015). تجربة دول الخليج في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، دار المكتب الجامعي الحديث للنشر، الطبعة الأولى، عمان.
- 18- لعامري، الحاج محمد علي ابراهيم، إدارة محافظ الاستثمار، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.



- 19- مجلس الوزراء العراقي (2020) الورقة البيضاء ، متاحة على الموقع الرسمي عبر وزارة المالية :  
<https://mof.gov.iq/SiteAssets/Lists/Banner/NewForm/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1.PDF>
- 20- المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء (2020) ووزارة الاقتصاد الإماراتية، متاح على شبكة الانترنت : <https://www.moec.gov.ae>
- 21- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي(2019). تقرير الاستقرار المالي ، متاح على شبكة الانترنت:  
[https://www.centralbank.ae/media/it4njdwd/cbuae-fsr-annual-report\\_2022\\_a.pdf](https://www.centralbank.ae/media/it4njdwd/cbuae-fsr-annual-report_2022_a.pdf)
- 22- الناصر، خالص حسن والنعمي، عبد الواحد غازي(2012). دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة نوروز، 2012، دھوك ، العراق.
- 23- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي ، نشرات لسنوات مختلفة (2014-2023).
- 24- وزارة المالية الإماراتية(2022)، لمحة عن النموذج الرائد لاقتصاد دولة الإمارات، متاح على الموقع الرسمي للوزارة على شبكة الانترنت:  
[/https://mof.gov.ae/fdmo-uae-economy-overview-ar](https://mof.gov.ae/fdmo-uae-economy-overview-ar)
- 25- وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة، الحسابات الختامية لسنوات مختلفة (2004-2013)، (2015-2022).  
ثالثاً: المصادر الإنجليزية

- 1- Alsaleh, Mohd & A.S. Abdul-Rahim, Mansur Muhammad Abdulwakil,(2021)The importance of worldwide governance indicators for transitions toward sustainable bioenergy industry,Journal of Environmental Management, Volume (294), Available online at :  
[https://doi.org/10.1016/j.jenvman.2021.112960\(https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0301479721010227\)](https://doi.org/10.1016/j.jenvman.2021.112960(https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0301479721010227))
- 2- Deakin, Arthur (2022) Will Guyana become the next United Arab Emirates Only time will tell. American Market Intelligence, available online at : <https://cutt.us/nnmN8>.
- 3- Dixit, Avinash K. (2016). Economic Governance. In: The New Palgrave Dictionary of Economics, Palgrave Macmillan, London. Available online at [https://doi.org/10.1057/978-1-349-95121-5\\_2611-](https://doi.org/10.1057/978-1-349-95121-5_2611-)
- 4- Jafarov, Etibar and Leigh, Daniel Radcliffe(2007). Alternative Fiscal Rules for Norway, IMF Working Paper European Department, Available Online at : <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07241.pdf>
- 5- Karen E. Young (2020) Sovereign risk: Gulf sovereign wealth funds as engines of growth and political resource, British Journal of Middle Eastern Studies, DOI: 10.1080/13530194.2020.1714866 .
- 6- Katsamunsk, Polya (2016). The Concept of Governance and Public Governance Theories, Economic Alternatives, University of National and World Economy, Sofia, Bulgaria, issue 2, available on :  
[https://www.unwe.bg/uploads/Alternatives/Polya\\_1\\_br2\\_2016\\_en.pdf](https://www.unwe.bg/uploads/Alternatives/Polya_1_br2_2016_en.pdf)
- 7- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. Hague Journal on the Rule of Law, 3(2), 220–246. doi:10.1017/S1876404511200046.
- 8- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. Hague Journal on the Rule of Law, 3(2), 220–246. doi:10.1017/S1876404511200046.
- 9- Kaufmann, Daniel.& Aart Kraay Massimo Mastruzzi.(2009). Governance Matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008, The World Bank Development Research Group Macroeconomics and Growth

Team. Available online at :

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/598851468149673121/pdf/WPS4978.pdf>

- 10- Kjaer, Anne Mette (2005) Governance, Atlantic Publishers. Polity Press Oxford, United Kingdom, available online at : [https://ceses.cuni.cz/CESES-136-version1 1D1\\_Governance\\_Intro\\_Kjaer\\_2004.pdf](https://ceses.cuni.cz/CESES-136-version1 1D1_Governance_Intro_Kjaer_2004.pdf)
- 11- Mangla, Sunita. (2015). Citizenship and Governance, Kaveri Books, New Delhi, India.
- 12- Matallah, Siham (2022). Economic diversification and governance challenges in MENA oil exporters: A comparative analysis, The Journal of Economic Asymmetries, Volume (26), Available online at : <https://doi.org/10.1016/j.jeca.2022.e00255>. (<https://www.sciencedirect.com/science/article>)
- 13- Minocha, O. P. (2017). Good Governance: New Public Management Perspective. Indian Journal of Public Administration, Vol (44), No (3), available online at : <https://doi.org/10.1177.0019556119980303>
- 14- Nolan, Andrew Corbett. (What is good governance) available online at: <https://www.good-governance.org.uk/about-us/good-governanc>.
- 15- Organization Of Economic Cooperation And Development, (1993). DAC ORIENTATIONS ON PARTICIPATORY DEVELOPMENT AND GOOD GOVERNANCE, Paris.
- 16- Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). (different years). Annual Statistical Bulletin, years (2008-2022), different pages, Vienna.
- 17- Rosales. Mary Joy (2019). The Concept & Theories of Governance (MODULE 1) University of the Philippines System, available online at : [https://www.ombudsman.gov.ph/UNDP4/wp-content/uploads/2013/01/Module\\_I.pdf](https://www.ombudsman.gov.ph/UNDP4/wp-content/uploads/2013/01/Module_I.pdf).
- 18- Saugata, Bose, and Masud R. Rashel, (2007). Implementing E-Governance Using OECD Model (Modified) and Gartner Model (Modified) Upon Agriculture of Bangladesh, international conference on computer and information technology, Dhaka, Bangladesh Available online at : <https://ieeexplore.ieee.org/document/4579410>.
- 19- Schuppert, G., Trute, HH., Jansen, D. (2007). Governance A Legal Perspective. In: Jansen, D. (eds) New Forms of Governance in Research Organizations. Springer, Dordrecht. Available Online at : [https://doi.org/10.1007/978-1-4020-5831-8\\_2](https://doi.org/10.1007/978-1-4020-5831-8_2).
- 20- Sovereign Wealth Fund Institute - SWFI, (2023). Fund Rankings by Total Assets, available online at : <https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/foundation>.
- 21- Stas, Zvinyatskovsky. (2018) Technical Governance For Modern Enterprise, United Kingdom . Available Online at : <https://t.co/BOYDhT0xJJ>.
- 22- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), (2021). What is Good Governance , University Module Series: Anti-Corruption & Corruption and Good Governance. Available on line at : <https://www.unodc.org/e4j/zh/anti-corruption/module-2/key-issues/what-is-good-governance>.
- 23- Widerquist, Karl (2015). the Alaska model be applied in Qatar, Available online at : <https://www.qatar.georgetown.edu/ar>